أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/03/17م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

مولر يوسّع دائرة تحقيقاته لتشمل شركات ترامب 3

صفقة العصر مقبلة – فماذا أعددنا لمواجهتها؟ 5

عالم ترامب بعد تيلرسون 9

ماذا تعني إقالة تيلرسون للمنطقة؟ 11

إيران وكوريا الشمالية.. مَن الأخطر؟ 13

تحديات التحالف الأميركي مع كرد سوريا 16

العالم وفوضى واشنطن 20

إثيوبيا.. مستقبل الفيدرالية الإثنية بعد استقالة ديسالين 23

محلل إيراني: هذه مؤشرات اقتراب الحرب الأمريكية على إيران 28

خبراء.. التحذير الروسي بالرد على أي اعتداء أمريكي على سوريا أو باقي الحلفاء يأتي بعد تجارب ناجحة لمحاكاة ضرب الأراضي الأمريكية 29

امريكيا تقدم مشروعا لقطع المساعدات عن 40 دولة لتصويتها ضد إسرائيل 31

عن تيلرسون ودلالات الإقالة ورئيس «تويتر»!! 33

أوروبا الإشكالية.. بين الأوراسية والأطلسية 35

عبداللهيان لـ"العربي الجديد": متفقون مع روسيا حول سورية ومختلفون بشأن إسرائيل 38

ترامب طلب 4 مليار من السعودية للخروج من سوريا 45

هل ستؤدي إقالات ترامب الأخيرة إلى سياسة خارجية أكثر تشدداً؟ 46

تبعات إقالة تيلرسون 48

مولر يوسّع دائرة تحقيقاته لتشمل شركات ترامب

عرب ٤٨/ ووكالات تحرير : باسل مغربي 16\3\2018

كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" أن المحقق الأميركي الخاص في التدخل الروسي المحتمل في الانتخابات الأميركية، روبرت مولر، أصدر مذكرة يطلب بموجبها وثائق من مجموعة شركات الرئيس دونالد ترامب.

وبحسب ما نشرته الصحيفة، اليوم الخميس، فهذه أول مرة يطلب فيها مولر الحصول على وثائق تهم مباشرة الأعمال التجارية والمالية لترامب، وهو ما يعني أن التحقيقات باتت تقترب أكثر من الرئيس الأميركي.

وقالت "نيويورك تايمز" إنه لم يتضح بعد فحوى مذكرة الإحضار، ولا سبب طلب مولر الاطلاع على تلك الوثائق. لكن مصادر الصحيفة أكدت أن مولر طلب من مجموعة ترامب تسليمه جميع الوثائق المتعلقة بروسيا وعددا من الملفات الأخرى ذات الصلة بتحقيقاته.

ولفتت الصحيفة إلى أن إصدار هذه المذكرة الرسمية يعني أن تحقيقات مولر ستطول على الأقل عدة أشهر أخرى، عكس ما روج له محامو ترامب، الذين يؤكدون بين الفينة والأخرى أن تحقيقات مولر أوشكت على نهايتها، بالموازاة مع مساعيهم لإبرام صفقة مع مولر لإنهاء التحقيقات.

وتأتي هذه التطورات الجديدة في التحقيقات بوجود تواطؤ روسي في الانتخابات الأميركية، التي انتهت بصعود ترامب إلى الرئاسة، مع ما كشفته تقارير صحافية أخيرا، حول رفض ترامب، لاقتراح عقاري بقيمة ملياري دولار، من شريك أعمال إماراتي مقرّب، وذلك قبل أسبوع من لقاء أحد مستشاريه بمندوبين من الإمارات وروسيا، في جزر سيشل، لمناقشة تحسين العلاقات الأميركية الروسية.

وكانت صحيفة "واشنطن بوست" قد ذكرت أن مولر يعكف على جمع أدلة حول اجتماع سيشل، في يناير/كانون الثاني 2017، وما إذا كان محاولةً لفتح قناة سرّية بين إدارة ترامب والكرملين.

وقد أجرى مولر مقابلات مع عشرات من كبار المسؤولين في البيت الأبيض ومساعدين للحملة الانتخابية لترامب، بمن فيهم صهر الرئيس وكبير مستشاريه، جاريد كوشنير، ورئيس الأركان السابق، راينس بريبوس.

وركّز مولر، في الأسابيع الأخيرة، على الاختراق الروسي للجنة الوطنية بالحزب الديمقراطي، ونشرها لاحقاً لرسائل البريد الإلكتروني المسروقة، وما إذا كان ترامب قد علم بالاختراق مسبقا.

علاوة على ذلك، ينظر مولر أيضاً، في دور ترامب بصياغة بيان مضلل أصدره في البداية، ابنه دونالد ترامب جونيور، رداً على تقارير تفيد بأنّ ترامب وعضوا من كبار أعضاء حملة ترامب التقيا مع اثنين من جماعات الضغط الروس، عرضا تشويه سمعة منافسته، هيلاري كلينتون، في ذروة الانتخابات.

صفقة العصر مقبلة – فماذا أعددنا لمواجهتها؟

د. عبد الحميد صيام القدس العربي 16\3\2018

يبدو أن الإعلان عن صفقة القرن لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بات وشيكا. فهناك معلومات تفيد بأن الرئيس الأمريكي قد يعلن عن الصفقة أثناء، أو بعد لقائه بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان يوم الاثنين التاسع عشر من شهر مارس الحالي، في إشارة مبطنة إلى أن السعودية، التي باتت خاضعة تماما لسلطة الأمير الشاب، تدعم هذه الصفقة، التي لم تنشر تفاصيلها بعد، وإن تسرب منها بعض النقاط. وحسب المعلومات المتداولة في الصحافة فإن طاقم المستشارين للشرق الأوسط – جاريد كوشنر وجيسون غرينبلات وديفيد فريدمان، السفير الأمريكي في إسرائيل، يعكفون الآن على وضع اللمسات الأخيرة على صفقة القرن، بمساهمة من السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة، نيكي هيلي، التي ضمت رسميا للفريق، بناء على نصيحة من رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، أثناء زيارته الأخيرة للمشاركة في المؤتمر السنوي للجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة «أيباك». وقد يكون الإعلان عن الصفقة مفصلا أو مقتضبا، وقد يتضمن جدولا زمنيا لتنفيذها. ما زلنا لا نعرف كل التفاصيل.

وحسب مقال لصحيفة «نيويورك تايمز» الاثنين الماضي، فإن الإدارة لم تحدد بعد تاريخا مؤكدا لإطلاق الخطة، إذ أن التحدي الأكثر إلحاحا للبيت الأبيض هو كيفية إطلاقها حتى لا تولد ميتة، كون الفلسطينيين لا يزالون غاضبين من قرار ترامب بتاريخ 6 ديسمبر 2017 بالاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، وحسب الصحيفة فإن الإدارة تدرس ببساطة كيفية الكشف عن الصفقة، وفي الوقت نفسه إغراء الفلسطينيين بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

معالم صفقة القرن

يبدو أن خطة السلام التي سيطرحها ترامب، وأبقى بنودها سرية لحد الآن، تختلف عما طرح في السابق من مبادرات تحدد مجموعة من المبادئ العامة. لكن هذه الخطة تحوي كثيرا من التفاصيل والاقتراحات العملية. وتؤكد صحيفة «نيويورك تايمز» أن الخطة «لن تدعو إلى تنفيذ حل الدولتين كأحد أهدافها، ولكنها ستشير إلى سبل من شأنها أن تساهم في إقامة دولتين، كما أنها لن تدعو إلى «حل عادل ومنصف» للاجئين الفلسطينيين، ولكنها ستقدم خطوات للتعامل مع قضية اللاجئين. وحسب الصحيفة فخطة القرن متعددة الصفحات، وتضم مرفقات وملاحق، وتقترح حلولا لجميع نقاط الخلاف الرئيسية، مثل الحدود

والأمن واللاجئين ووضعية القدس. وتقول الصحيفة: «من المتوقع أن يجد كل من الإسرائيليين والفلسطينيين أشياء في الخطة لتبنيها وأخرى لمعارضتها». وحسب جريدة «هآرتس» الإسرائيلية، تتوقع إدارة ترامب أن تلعب مصر والأردن دورا رئيسيا في تشجيع الفلسطينيين بالعودة للمفاوضات على أساس صفقة القرن هذه. ومن شبه المؤكد أن الخطة ستشطب قضية القدس من القائمة، وتتحدث عن معبر للصلاة يربط القدس الشرقية بالحرم الشريف من جهة الشرق، بحيث يفتح المعبر أو الجسر أو البوابة للصلاة أيام الجمع، وربما خلال شهر رمضان ثم يغلق. كما أن حق العودة كما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة مشطوب تماما. ومن المتوقع أن تتضمن الخطة ضم المستوطنات الكبرى للسيادة الإسرائيلية تماما، وتصبح جزءا من إسرائيل. وقد يكون مقر الكيان الفلسطيني الذي هو أقل من دولة في مناطق ألف وباء أساسا، مع بعض التوسعات في منطقة جيم، إضافة إلى قطاع غزة. وسيتم توفير مبالغ مالية من دول الخليج لبناء بعض المرافق الأساسية، كمطار وميناء في قطاع غزة. ويتم ربط الضفة بغزة عن طريق طريق سريع يخضع أمنيا لإسرائيل. وقد يُعطى الفلسطينيون ممرا إلى ميناء أسدود. وكي يتم إغراء الفلسطينيين بقبول الصفقة، فقد تبدأ الخطة بخطوات إيجابية مثل، إطلاق سراح عدد من الأسرى، وتجميد الاستيطان، وإطلاق التفاوض المباشر وصولاً إلى عقد مؤتمر سلام ذي حضور عربي ودولي لإتمام الصفقة بشكل نهائي.

وكان كوشنر قد طلب من أصدقائه السعوديين جس نبض الفلسطينيين، وهو ما تم في اجتماع قصير بين الرئيس الفلسطيني وولي العهد السعودي يوم 8 نوفمبر الماضي الذي أبلغه نية السعودية مضاعفة المساعدات للفلسطينيين. وقال لعباس، حسب نشرة «ميدل إيست آي»، إن التهديد الإيراني للدول العربية حقيقي وخطير، وإن السعودية في حاجة ماسة إلى دعم من الولايات المتحدة وإسرائيل لمواجهة «نزاعها الوجودي» مع طهران. وأضاف: «إننا لا نستطيع أن نأخذ إسرائيل إلى جانبنا قبل حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي». وحسب المصدر نفسه فإن الرئيس عباس قال: «يمكن للخطة أن تكون جيدة فقط إذا أضفنا إليها عبارة «على حدود 1967». ونحن على استعداد لإعطاء إسرائيل الوقت إذا كانوا على استعداد لإعطائنا الأرض».

النتيجة أن صفقة القرن ما هي إلا عبارة عن خطة نتنياهو لتصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية، تم تسويقها بسهولة لإدارة ترامب عن طريق الثالوث الأكثر تطرفا في دعم إسرائيل: كوشنر- غرينبلات- ليبرمان، مستغلا الضعف الفلسطيني الذي جاء أولا، بسبب الانقسام ووجود دول عربية تقف علنا وسرا مع

الموقف الإسرائيلي، ثم وجود إدارة أمريكية منسجمة تماما مع التوجهات الإسرائيلية. هذه هي الحقيقة. فأين الموقف الفلسطيني والعربي من كل هذا؟

مواجهة الصفقة

من غير المنطق أن تبقى القيادات الفلسطينية التقليدية، التي أوصلت الشعب الفلسطيني إلى هذه الأزمة الوجودية، تعيد وتكرر اللغة الخشبية التي بنيت على المراهنة على وهم «سلام الشجعان» و«عملية السلام» و«خريطة الطريق» و«المبادرة العربية». من غير المنطق أن تعيد القيادة الشعارات الخاوية نفسها من التوجه للمجتمع الدولي ومجلس الأمن والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي، والتهديد بالانضمام لمزيد من المنظمات الدولية، والتهديد بالتوجه للمحكمة الجنائية الدولية، أو التهديد بوقف التنسيق الأمني (التهديد فقط لا بوقفه فعلا). فكلها لن تقدم ولن تؤخر شيئا. هذه التصريحات المكررة والمملة من الأشخاص أنفسهم لن توقف المرحلة الأمريكية التي يسوقها نتنياهو والمقبلة إلى دفن القضية الفلسطينية. إن ما يجري من رمي الكرة مرة في ملعب ما تبقى من المجلس المركزي الذي يعيد الكرة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، التي تقذف الكرة إلى ملعب ما يسمى المجلس الثوري لفتح، ثم للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي لم يجتمع بجد منذ عام 1988 إلا عندما حضر من حضر للتصفيق (لا للتصويت) لإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، أمام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في قطاع غزة يوم 15 ديسمبرعام 1998، كل ذلك ممارسة عبثية لن يخرج عنها شيء والجميع يعرف هذا.

إن مواجهة الخطر الوجودي المقبل بأساليب الماضي نفسها وبشخوصه نفسهم وحتى باللغة نفسها ممارسة أقرب إلى الانتحار الجماعي. يجب أن نعترف بأن الوضع الفلسطيني في أسوأ حالاته، ليس بسبب الانقسام فحسب، بل لغياب منظمة التحرير الفلسطينية وتهميشها المتعمد وغياب فصائل العمل الوطني التي لا تكاد تظهر إلا في مناسبات ذكرى انطلاقتها وضعف المجتمع المدني وتهميشه، بعد تحويل معظم الاتحادات والنقابات والمبادرات النضالية إلى منظمات غير حكومية، تستلم تبرعات لميزانياتها الكبيرة من الخارج، وغياب الممارسات الديمقراطية تماما وغياب المبادرات الجماعية، وأشكال النضال الجمعي، الذي ظهر جليا في رد الفعل المحدود على قرار ترامب حول القدس. كما أن جزءا كبيرا من المثقفين وصناع الرأي والكتاب أصبحوا يعتاشون على علاقتهم مع السلطة، وانكفأوا عن الانخراط في العمل السياسي المبدع، خوفا من عقاب أو طمعا في مزايا، كما غابت المنابر السياسية والإعلامية المستقلة خارج إطار

السلطة. وفي ظل هذا الوضع أصبح التطبيع مع الكيان الصهيوني أمرا عاديا، كزيارة وفود صحافية أو مسؤولين عرب للقدس، أو استقبال وفود رياضية وعزف النشيد الإسرائيلي «عينك عينك» في بلد عربي أسند إليه صندوق دعم القدس.

وفي الختام لا أريد أن أكرر ما قلته من قبل مرارا عديدة حول إلغاء أوسلو وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وجمع كافة الفصائل والمؤسسات المدنية تحت مظلتها والاتفاق على برنامج مواجهة ونضال جماعي شامل وعارم ومتواصل، ولكنني أود أن أدعو إلى تشكيل تيار وطني شامل في الوطن والشتات يدخل في حوار جاد وعميق حول التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية، بهدف بلورة مشروع وطني شامل يوازن بين الواقع والطموح، وبين الممكن والمطلوب، وبين المهمات النضالية والإمكانات المتاحة، وفي جوهر هذا التيار التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده، خاصة في فلسطين التاريخية، التي يبدو أن قدرها أن تلعب دورا رياديا في المرحلة المقبلة، لأن وجودهم مستهدف بعد أن أصبح اقتلاعهم من أراضيهم قاسما مشتركا بين الأحزاب المتطرفة في الكيان.

المطلوب الآن إعادة الاعتبار والتأكيد على وحدة القضية ووحدة الشعب الفلسطيني ووحدة الخريطة الفلسطينية، والالتفاف حول هدف قابل للتحقيق يلعب الفلسطينيون فيه دور الريادة والقيادة، وعندها سيلحق بهم شرفاء العرب أولا وشرفاء العالم من أنصار الحرية والعدالة والسلام.

عالم ترامب بعد تيلرسون

إيشيان ثارور الاتحاد 2018\3\16

يعتقد البعض أن رحيل وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، الذي أقاله الرئيس دونالد ترامب عبر تغريدة على تويتر يوم الثلاثاء الماضي، كان منتظَراً منذ فترة طويلة. وكتب ترامب في تغريدته على تويتر يقول: «مايك بومبيو مدير (سي. أي. أيه) سيصبح وزير الخارجية الجديد. وسيقوم بعمل رائع! شكراً ريكس تيلرسون على خدماتك! جينا هاسبل ستصبح المدير الجديد لـ(سي. أي. أيه) وأول امرأة تضطلع بهذا المنصب. تهانئي لكم جميعاً». فقد انتشرت شائعات منذ الصيف الماضي بأن الرئيس التنفيذي لشركة «إكسون موبيل» في طريقة لترك المنصب. وكان تيلرسون قد اصطدم مع ترامب في عدة مواقف سياسية. وتحدثت تقارير عن تصريحه لزملاء عن عدم رضاه عن أداء الرئيس. أما الآن، فقد أصبح تيلرسون أول وزير خارجية تجري إقالته في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد الإقالة، صرح ستيف جولدستاين، وهو مسؤول بارز في الخارجية، بأن تيلرسون علم بإقالته من خلال وسائل التواصل الاجتماعي و«لا يعلم السبب». ثم أقال البيت الأبيض جولدستاين بعد تصريحه هذا بساعات.

وفي وقت لاحق من يوم الثلاثاء، ألقى تيلرسون الذي بدا عليه الإرهاق، بتصريحات في مقر الخارجية شاكراً الدبلوماسيين المخضرمين على «أمانتهم ونزاهتهم» ممتدحاً «دماثة» الشعب الأميركي. وأعلن أنه سيغادر رسمياً المنصب نهاية الشهر الجاري. ولم يذكر ولو لمرة واحدة اسم ترامب. ولا عجب في هذا، فقد دأب ترامب على تقويض مصداقية تيلرسون بمعارضته علناً بشأن النهج الواجب اتباعه تجاه كوريا الشمالية، وبسبب المأزق الدبلوماسي المحتدم مع إيران. وأوضحت تقارير صحفية أن ترامب مستاء من تأييد تيلرسون لاتفاقات دولية مثل الاتفاق النووي الإيراني واتفاق باريس للمناخ. وعارض وزير الخارجية رغبة ترامب في الانسحاب من أفغانستان وفي نقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس. وكما قال ترامب، الثلاثاء الماضي، «لم نكن نفكر بالطريقة نفسها في الواقع».

والقادحون في تيلرسون يعتقدون أنه سيصبح واحداً من أقل وزراء الخارجية نفوذاً في تاريخ الدبلوماسية الأميركية. ويعتبرونه رجل أعمال متحفظاً لم يثر الحماس لدى قطاع كبير من أعضاء السلك الدبلوماسي ووافق على عمليات تقليص كبيرة وضارة في ميزانية الوزارة وعطل عملية تعيين أشخاص جدد. وأشارت التقارير نفسها إلى أنه لم يكن كفؤاً في عمله ببساطة. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن «أكثر ما يحير

في فترة ولاية تيلرسون ربما يكون ضعف إشرافه على وزارة الخارجية، بينما كان يُعتقد أن مهاراته الإدارية ستكون نقطة قوته الأساسية».

لكن إقالة تيلرسون تثير قلق بعض حلفاء الولايات المتحدة، وكثيرون منهم يشاركون السيناتور الجمهوري بوب كوركر الرأي الذي أعلنه في أكتوبر الماضي والذي قال فيه إن تيلرسون أحد المسؤولين القليلين الذين «ساعدوا في إبعاد بلادنا عن الفوضى». وجاءت إقالة تيلرسون فيما يتطلع المسؤولون البريطانيون إلى دعم متين من الولايات المتحدة في خضم الأزمة مع روسيا. وعلى خلاف ترامب، كان تيلرسون يجاهر بانتقاداته لموسكو وأكثر اتساقاً في تصريحاته بشأن تعهدات الولايات المتحدة تجاه حلفائها التقليديين.

وعلى النقيض من هذا، فعلاقة بومبيو بترامب وثيقة جداً. وتحدث ترامب بعد أن عرض الاختلافات في الرأي مع تيلرسون عن بومبيو قائلا: «بيننا كيمياء جيدة للغاية منذ البداية». وتعتقد مصادر مطلعة من واشنطن أن صفاء العلاقة سيجعل بومبيو أكثر فعالية في المنصب، لكن هناك آخرين يشعرون بالقلق. فقد يعني صعود بومبيو احتمال نشوب أزمة مع إيران.

ويرى إدوارد لوس من صحيفة «فاينانشيال تايمز» أن «سياسة ترامب الخارجية التي تدور حول (أميركا أولاً) توشك أن تصبح واقعاً»، بعد استقالة جاري كوهن المستشار الاقتصادي لترامب والإشاعات عن إحلال جون بولتون المتطرف في تشدده محل مستشار الأمن القومي الحالي أتش. آر. مكماستر والآن رحيل تيلرسون.

ماذا تعني إقالة تيلرسون للمنطقة؟

خليل العناني العربي الجديد 16\3\2018

فعلها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وأقال وزير خارجيته ريكس تيلرسون، بعد حوالي عام ونيف من تعيينه. وقام ترامب بتعيين مدير الاستخبارات الأميركية، مايك بومبيو، خلفاً لتيلرسون الذي سيترك منصبه أواخر شهر مارس/ آذار الجاري. إقالة تيلرسون، التي أعلنها ترامب عبر حسابه على "تويتر"، لم تكن مفاجئة. بل يراها بعضهم تأخرت بعض الشيء، نظراً للخلافات المتزايدة بين الرجلين بشأن معالجة كثير من قضايا السياسة الخارجية، خصوصا ملفات كوريا الشمالية وإيران والأزمات في المنطقة العربية، خاصة الأزمة الخليجية. فضلاً عن تهكّم تيلرسون على ترامب في أحاديث خاصة مع بعض مساعديه، وكان أشهرها أنه يعتبر ترامب "شخصا أحمق"، والتي خرجت للإعلام في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

خلال الفترة التي قضاها تيلرسون وزيراً للخارجية، اتضح الفارق بينه وبين ترامب، سواء من حيث الطبيعة الدبلوماسية والتفاوضية الهادئة التي يتعاطى بها مع الأزمات الدولية، والتي لا تروق شخصا متهورا ومندفعا، مثل ترامب أو من حيث علاقاته الجيدة بكثيرين من حلفاء الولايات المتحدة. وقد حدثت خلافات عديدة بين الرجلين خلال الشهور الماضية، خصوصا في ملف كوريا الشمالية، حيث نجح تيلرسون في احتواء تبعات تصريحات ترامب الجنونية، وتهديداته بقصف بيونغ يانغ الصيف الماضي، وملف الأزمة الخليجية التي تعاطى معها ترامب أيضا بقدر كبير من الجهل والتخبط، خصوصا في بدايتها، وحاول تيلرسون تقليل آثاره الضارة بشأن الأزمة.

تعيين بومبيو وزيراً للخارجية، وهو المعروف بتعصبه وعنصريته، يعني أننا قد نشهد تغيراً في معالجة أميركا للملفات الخارجية، خصوصا ملفات الشرق الأوسط، وتحديداً ملفي إيران والأزمة الخليجية. حيث أشارت صحيفة واشنطن بوست إلى أن إقالة تيلرسون تعني قطع آخر خيوط الاعتدال في إدارة ترامب الذي "يسعى إلى إحاطة نفسه بعدد من الصقور وأصحاب الخلفية العسكرية ممن يشاطرونه أفكاره وتوجهاته ويدينون له بالولاء الكامل". بالنسبة إلى ملف إيران، يعد بومبيو من الصقور الذين يرفضون الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع الدول الغربية قبل ثلاثة أعوام، ولديه تصريحات عديدة في هذا الشأن. وهو يرى أن الحل الأفضل للتعاطي مع إيران هو مزيد من العقوبات، كما يدافع عن بقاء الخيار العسكري على طاولة العلاقة مع طهران.

وفيما يتعلق بالأزمة الخليجية، لا يوجد موقف واضح لبومبيو منها، على الأقل حتى الآن، وإن كان بعضهم يربط بين إقالة تيلرسون والمساعي الإماراتية لتحقيق ذلك، من خلال علاقات مشبوهة برجال أعمال مؤثرين داخل إدارة ترامب، وتأثيرهم على صهره ومستشاره جاريد كوشنير.

وفي الوقت الذي تتحدث فيه تقارير صحافية إن بومبيو يحتفظ بعلاقاتٍ جيدة مع الإمارات والسعودية، وأنه لربما ينحاز لرؤيتهما في كيفية التعاطي مع الأزمة الخليجية، إلا أنه من الصعب التأكد من الأمر حالياً، خصوصا أن كوشنير نفسه معرّض للخطر واحتمالات خروجه من إدارة ترامب تتزايد كل يوم مع توسع التحقيقات التي يجريها المحقق في مسألة التورط الروسي في الانتخابات الأميركية، روبرت موللر، والتي ربما تدين أيضا الإمارات، لدورها الغامض في الموضوع نفسه. كما أن ثمة تحسن متزايد في العلاقات بين قطر والولايات المتحدة على المستويين الاستراتيجي والاقتصادي، وهو ما قد يدفع بومبيو إلى اتخاذ موقف معتدل ومتوازن في التعاطي مع أطراف الأزمة.

وفي كل الأحوال، من السابق لأوانه معرفة توجهات بومبيو في هذا المسألة، فإن القمة الخليجية التي يجري الحديث عن عقدها في أميركا في شهر إمايو/ أيار المقبل ستكون أول اختبار حقيقي لمعرفة موقف الرجل، وتوجهاته تجاه المنطقة.

إيران وكوريا الشمالية.. مَن الأخطر؟

جيفري كمب الاتحاد 16\3\2018

في الوقت الذي يحتدم فيه الجدل في واشنطن بشأن الإعلان المفاجئ للرئيس الأميركي دونالد ترامب عن استعداده للاجتماع مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون أملا في تفادي أزمة نووية، ركز رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في زيارته خلال الآونة الأخيرة للبيت الأبيض وفي كلمته أمام لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأميركية (ايباك) على خطر إيران. ويعتقد نتنياهو أن إيران تمثل أكثر التحديات خطورة على الغرب. وأكد نتنياهو في كلمته أمام «ايباك» على الضعف الكامن في الاتفاق النووي مع إيران المعروف باسم «خطة العمل الشاملة المشتركة» الذي تم إبرامه عام 2015. وعرض نتنياهو خريطة للشرق الأوسط أظهرت باللون الأسود حضور إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن. وكان غرضه من ذلك إظهار انتشار القوة والنفوذ الإيرانيين من الخليج إلى البحر المتوسط.

وترى إسرائيل أن النشاط الإيراني المجاور لحدودها يمثل خطراً لعدة أسباب. فقد تحالفت إيران مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد و«حزب الله» اللبناني، وانضمت روسيا إليهم في الوقت الذي تراوغ فيه الولايات المتحدة بشأن دورها والتزامها بالتصدي لنظام الأسد. والانتصار النهائي لنظام الأسد على قوى المعارضة عزز مكانة أنصار النظام السوري، وخاصة إيران و«حزب الله» وروسيا. وأثناء الحرب، عززت إيران إمداداتها إلى «حزب الله» من الصواريخ التي يمكن أن تصل إلى عمق إسرائيل. ومع توافر طريق بري آمن إلى سوريا من إيران عبر العراق، تستطيع طهران أن ترسخ وجودها في سوريا، وهذا يمثل تهديداً للوجود الإسرائيلي في هضبة الجولان التي تحتلها تل أبيب منذ عام 1967. صحيح أن إيران لن تغامر على الأرجح بخوض حرب برية مع إسرائيل في سوريا، لكن احتمال أن تمتلك طهران في نهاية المطاف برنامجاً كامل التكوين للأسلحة النووية قد يردع إسرائيل عن مهاجمة إيران مباشرة. وهذا ما يجعل الإسرائيليين قلقين بشأن صمود الاتفاق النووي الإيراني ويتساءلون، في حال امتلاك طهران قنبلة نووية، عن مدى تأثير قوتهم النووية في ردع نظام ديني عنيد ومتشدد دعا إلى إزالة إسرائيل من على خريطة العالم. وتتردد هذه المخاوف الأمنية في الولايات المتحدة وفي عدد من الدول العربية التي تنظر إلى القنبلة الإيرانية باعتبارها تهديداً أمنيا مباشرا وتشعر بالقلق من تأثيرها على انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.

وفي الكونجرس، أبدى قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال جوزيف فوتيل، الثلاثاء الماضي، تأييده للاتفاق النووي مع إيران قائلا إن الاتفاق الذي هدد ترامب بالانسحاب منه، لعب دورا مهما في التعامل مع برنامج طهران النووي. وفوتيل هو قائد القوات المركزية الأميركية المسؤولة عن الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بما في ذلك إيران. وكان يتحدث خلال جلسة للجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في اليوم الذي أقال فيه ترامب وزير خارجيته ريكس تيلرسون بعد سلسلة من الخلافات العلنية بشأن السياسة بما في ذلك حول إيران. وعندما سأل مشرِّعٌ فوتيل عما إذا كان يتفق مع وزير الدفاع جيم ماتيس ورئيس هيئة الأركان المشتركة جوزيف دنفورد في أن البقاء ضمن الاتفاق يصب في مصلحة الأمن القومي الأميركي، قال: «نعم أتفق مع موقفهما». والتزمت إيران بالاتفاق منذ تولى ترامب منصبه، لكنها وجهت تحذيرات دبلوماسية لواشنطن في الأسابيع الأخيرة. وأعلنت إيران يوم الاثنين أنها قد تخصب اليورانيوم بسرعة إلى درجة أعلى من النقاء إذا انهار الاتفاق.

لكن إدارة ترامب تضع الأولوية الأولى لكوريا الشمالية التي أظهرت بالفعل قدرة كبيرة على إنتاج واختبار صواريخ طويلة المدى ورؤوس حربية نووية صممت لتثبت في صواريخ. ويوم الاثنين الماضي عبر مستشار الأمن القومي الأميركي «إتش. آر مكماستر» عن تفاؤل واشنطن إزاء وجود فرصة لعقد اجتماع بين ترامب وزعيم كوريا الشمالية كيم جونج أون. وأوضح مكماستر أن بلاده مصممة في المقابل على مواصلة الضغط على بيونجيانج لنزع أسلحتها النووية. وصرح مكماستر للصحفيين بعد إفادة أمام مجلس الأمن الدولي قائلا: «ربما نكون قادرين على التوصل إلى حل دبلوماسي من أجل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية نهائياً».

وتشكل كوريا الشمالية خطرا واضحا على شرق آسيا بما في ذلك كوريا الجنوبية واليابان، ويرجح أن لديها القدرة حالياً على إطلاق صواريخ على أي مدينة كبيرة في الولايات المتحدة. وإيران لا تمتلك مثل هذه القدرات. وإذا استمر تطبيق الاتفاق النووي، فلن تستطيع إيران تطوير برنامجها لإنتاج رؤوس حربية بالكامل. لكن بسبب عدم تقييد برنامجها للصواريخ في اتفاق عام 2015، استمرت طهران في اختبار الصواريخ طويلة المدى التي يمكنها في نهاية المطاف أن تصل إلى الأراضي الأميركية.

ورغم أن كوريا الشمالية وإيران بلدان مختلفان للغاية سواء في الحجم أو الموارد والتاريخ، لكنهما يشتركان في صفات تفسر طموحاتهما النووية. فكلا البلدين يعتقدان أن الولايات المتحدة وبلدانا أخرى تتمنى تغيير

النظام الحاكم فيهما. وكلا البلدين يرى في هذا تهديدا لوجودهما وكلاهما يشير إلى أن نظام صدام حسين في العراق ونظام القذافي في ليبيا تمت الإطاحة بهما بعد أن تخليا عن تطوير قدراتهما النووية. وهذا السبب وحده كاف لأن نفترض أن أيا من البلدين لن يتخلى عن خياره النووي حتى لو كان لديهما الاستعداد لقبول قيود على برامجهما مقابل الحصول على حوافز مالية قوية ومعايير أمن دولية.

تحديات التحالف الأميركي مع كرد سوريا

خورشيد دلي الجزيرة نت 16\3\2018

مع تقدم العملية العسكرية التركية في عفرين بموازاة المفاوضات التركية/الأميركية الجارية بشأن مستقبل شمال سوريا؛ ثمة أسئلة كثيرة تُطرح عن مستقبل التحالف الأميركي مع كرد سوريا.

ولاسيما أن مرحلة ما بعد تحرير الرقة من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عمّقت الشكوك في مصداقية الشعارات الأميركية بشأن الوجود العسكري الأميركي في شمال شرق سوريا، والاستمرار في دعم الكرد بالسلاح والمدربين والمستشارين العسكريين، في ظل تسارع الأحداث وتعدد اللاعبين الإقليميين والدوليين الباحثين عن النفوذ والدور في سوريا.

ظروف التحالف

شكّلت معركة كوباني البداية الفعلية لإقامة التحالف الأميركي مع كرد سوريا، إذ وجدت الإدارة الأميركية في مقاتلي وحدات حماية الشعبحليفا موثوقا به لمحاربة تنظيم "داعش" في سوريا، فاتخذت سلسلة إجراءات وخطوات لدعم هذه الوحدات بالسلاح والمعدات الحربية، وبإمدادهم بمستشارين عسكريين وجنود، ثم تطورت هذه الخطوات بإقامة قواعد عسكرية في المناطق التي سيطر عليها الكرد.

ولعل الإدارة الأميركية سعت من وراء ذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها محاربة "داعش" بالمقاتلين الكرد، وممارسة المزيد من الضغوط على النظام السوري، ومواجهة النفوذ الإيراني والروسي، وجعل المناطق الكردية في سوريا مناطق نفوذ أميركية في ظل صراع القوى الإقليمية والدولية على الساحة السورية.

وفي المقابل؛ فإن الكرد السوريين –الذين يعيشون في محيط غير مستقر– وجدوا في الدعم الأميركي المقدم لهم وسيلة لحماية مناطقهم والحصول على المزيد من السلاح، والتطلع إلى حجز دور لهم في مستقبل سوريا، وتحقيق تطلعاتهم القومية بعد عقود من الإقصاء والتهميش.

وهكذا فإن التطلعات المتبادلة للطرفين جعلت من التحالف بينهما قوة فاعلة على الأرض، تُرجمت بأول انتصار على "داعش" في كوباني، ثم السيطرة على مناطق واسعة في شمال شرق سوريا توجت بالرقة، حيث شكلت هذه السيطرة محطة فاصلة لجهة المخاوف المحلية والإقليمية والدولية من التحالف الأميركي/الكردي.

ولعل في مقدمة الدول التي وقفت في وجه هذا التحالف تركيا الحليفة التاريخية للولايات المتحدة، إذ رأت فيه تهديدا حقيقيا لأمنها القومي. وعليه؛ فقد تحول هذا التحالف إلى مشكلة متفاقمة في العلاقات التركية/الأميركية.

ورغم كل المحاولات الأميركية لإدارة أزمة العلاقة بين الحليفين التركي والكردي، فإنها عجزت عن احتواء الصدام بينهما مع بدء تركيا عملية عفرين العسكرية، والحديث عن أنها ستتسع إلى منبج ثم مناطق شرقي الفرات وصولا إلى الحدود العراقية.

وقد أدى هذا التطور الميداني إلى نقل العلاقة بين الأطراف الثلاثة إلى مرحلة جديدة، يبدو فيها أن الولايات المتحدة تتجه إلى بناء تفاهمات مع تركيا بخصوص الشمال السوري على حساب حليفها الكردي.

معضلة الرقة

ثمة من يرى أن الولايات المتحدة بعد معركة الرقة افتقدت "المصداقية الأخلاقية" في شعارها القاضي بمحاربة "داعش"، على اعتبار أن التنظيم تعرض لهزيمة عسكرية في سوريا والعراق، وأن دعمها المتواصل للكرد بالسلاح والمعدات الحربية لم تعد له علاقة بمحاربة التنظيم، بقدر ما له علاقة بالإستراتيجية الأميركية تجاه سوريا والمنطقة ككل.

وربما كانت جملة الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأميركية –عقب معركة الرقة– وضعتها في مواجهة معقدة مع كل من تركيا وروسيا وإيران والنظام السوري، إذ رأت هذه الأطراف أن الهدف الأميركي من قرار إنشاء قوة حدودية مؤلفة من ثلاثين ألف عنصر هو تقسيم سوريا وإقامة كيان كردي، وهو ما قوبل برد فعل تركي غاضب ترجم بعملية "غصن الزيتون".

وقد تكون أنقرة وجدت أن انتظار المزيد من الخطوات الأميركية في الشمال السوري سيصبح أكثر تكلفة، إذا تأخرت عن القيام بعملية عسكرية توقف المشروع الكردي الذي يهدف إلى الربط بين عفرين وباقي المناطق الكردية، وربما يفكر في وصل هذه المناطق بالبحر الأبيض المتوسط لحسابات لها علاقة بمشاريع الغاز والنفط.

وعلى غرار تركيا؛ صعّد محور روسيا وإيران والنظام السوري موقفه المناهض للوجود العسكري الأميركي في شرقي الفرات، إذ إن موسكو باتت تتحدث بلغة جازمة عن وجود مخطط أميركي لتقسيم سوريا، فيما

تحشد إيران مع حزب الله وقوات النظام السوري لاستعادة مناطق في شرقي الفرات، ولاسيما الحقول النفطية والغازية القريبة من ضفة النهر.

ولا يُستبعد اعتبار القصف الأميركي لمواقع هذه القوات –التي قيلت إنها كانت تحضر لهجوم كبير لاستعادة حقل كونيكو للغاز– إشعارا أميركيا بأن هذه المناطق تابعة لنفوذ واشنطن، وأنها جاهزة للقتال للاحتفاظ بسيطرتها عليها، فالإدارة الأميركية باتت تتصرف في هذه المناطق وكأنها باقية فيها فترة طويلة.

إذ باتت تتحدث عن وجود مدني ودبلوماسي لها فيها، وتبحث عن خطط لإعادة إعمار الرقة، وخصصت ميزانية من الموازنة العامة الأميركية لقوات سوريا الديمقراطية، في إشارة قوية إلى أن وجودها في سوريا لم يعد مرتبطا بمحاربة "داعش" بل بقضايا لها علاقة بالنفوذ ومواجهة المشاريع الإيرانية والروسية في المنطقة.

امتحان عفرين

شكل الموقف الأميركي من العملية العسكرية التركية في عفرين امتحانا كبيرا للتحالف الكردي/الأميركي، إذ وجد الكرد في الموقف الأميركي الصامت من العملية التركية "خيانة أخلاقية" للتضحيات التي قدموها لحليفهم الأميركي.

والتبريرات الأميركية بأن عفرين واقعة خارج شرقي الفرات وتحت النفوذ الروسي لم تقنع الكرد بوجاهة "خيانة" الحليف الأميركي لتطلعاتهم؛ خاصة أن الكرد يرون أن مشاركتهم في عمليات محافظتيْ الرقة ودير الزور لم تكن من أجل المناطق الكردية فحسب، وإنما جاءت في سياق مقتضيات هذا التحالف ولتأسيس نظام سياسي جديد في سوريا يقوم على اللامركزية.

ومما ضاعف حجم الإحساس الكردي بالمرارة من الحليف الأميركي؛ التقاربُ الأميركي/التركي الحاصل بعد زيارة وزير الخارجية الأميركية المُقال ريكس تيلرسون إلى أنقرة فبراير/شباط الماضي، والحديث عن التوصل إلى تفاهم بشأن منبج يقضي بإخراج قوات سوريا الديمقراطية منها وإعادة انتشارها في شرقي الفرات.

ويعدّ هذا الأمر ضربا للطموحات الكردية، كما شكل انتقال فصائل من قوات سوريا الديمقراطية من دير الزور إلى عفرين –للدفاع عنها في مواجهة العملية التركية– شرخا في العلاقة الأميركية/الكردية، خاصة في ظل الحديث الأميركي عن أن هذا الانتقال سيؤثر على وتيرة محاربة تنظيم "داعش" واحتمال عودته إلى الساحة مجددا.

والحال أن قوات سوريا الديمقراطية وجدت نفسها في "أزمة أخلاقية" بسبب ما يجري في عفرين، واحتمال خسارتها في ظل التقدم التركي مع الفصائل السورية المقاتلة تحت رايتها. ولعل الحسابات الأميركية هنا تتجاوز قضية عفرين إلى احتمال عودة الكرد إلى كنف النظام السوري، بعد إرسال الأخير قوات تابعة له إلى عفرين، والحديث عن زيادة وتيرة التنسيق بين الجانبين.

وفي العمق؛ فإن كرد سوريا يتذكرون ما جرى لإقليم كردستان العراق عقب الاستفتاء على الانفصال وخسارة كركوك في ساعات قليلة؛ حيث يُلقي الكرد باللائمة على الحليف الأميركي الذي وقف عمليا ضد تطلعهم لإقامة دولة مستقلة.

ومن دون شك؛ فإن التحالف الأميركي مع كرد سوريا دخل مرحلة جديدة يمكن وصفها بالاختبار الصعب، وسيتحدد مستقبل هذا التحالف في ضوء نتائج الحوار الأميركي/التركي الجاري بخصوص شمال سوريا، ولكن ما لا يدركه الكرد هو أن الحسابات الأميركية في العلاقة مع تركيا تتجاوز الأزمة السورية نفسها إلى موقع تركيا في الصراع الروسي/الأميركي.

فواشنطن تحس بخسارتها الشديدة من التقارب التركي/الروسي في حين تقوم إستراتيجيتها –منذ نهاية الحرب العالمية الثانية– على إعطاء قيمة إستراتيجية لموقع تركيا في العلاقات الدولية، بغض النظر عمن يحكم تركيا.

العالم وفوضى واشنطن

أسامة أبو ارشيد العربي الجديد 16\3\2018

مع طرده وزير خارجيته، ريكس تيلرسون، وتعيينه مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، مايك بومبيو، بدلا عنه، يكون دونالد ترامب قد عزّز قبضته على مفاصل إدارته وسياستها الخارجية. لم يكن سرّاً أن علاقة ترامب وتيلرسون لم تكن جيدة منذ الأيام الأولى لتعيين الأخير وزيرا للخارجية. لم يتشاطر الاثنان الرؤى والمقاربات، ولطالما كان تناقض مواقفهما علنيا، وعلى شاشات التلفزة، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقة بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية. اختلف ترامب وتيلرسون في كل شيء، وعلى كل شيء تقريبا. اختلفا بشأن الاتفاق النووي الإيراني الذي يريد ترامب تمزيقه، وأراد تيلرسون الحفاظ عليه. اختلفا على مزاعم التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأميركية أواخر عام 2016، بين ترامب منكرا وتيلرسون مؤيدا لاستنتاجات الأجهزة الاستخباراتية الأميركية. واختلفا حول ملف الأزمة الخليجية، ففي حين كان ترامب مؤيدا حصار قطار منذ اليوم الأول، قبل أن يعدل موقفه تدريجيا، كان تيلرسون، مسنودا بوزير الدفاع، جيمس ماتيس، معارضا. كما اختلفا في إدارة أزمة ملف كوريا الشمالية النووي، فترامب يقفز بين الموقف ونقيضه، وتيلرسون لا يستطيع أن يلاحق تناقضات رئيسه.. إلخ.

منذ وصوله إلى الرئاسة، عمل ترامب على تفريغ وزارة الخارجية من محتواها، وحاول تخفيض ميزانيتها بنسبة 32% عام 2017، و25% عام 2018، لصالح زيادة ميزانية وزارة الدفاع والاستخبارات الأميركية، إلا أن الكونغرس أجهض المحاولتين. الغريب هنا أن تيلرسون كان مؤيدا مطالب ترامب في خفض ميزانية وزارة الخارجية، وهو الأمر الذي أثار عليه كبار موظفي وزارته، فانتهى به الأمر على علاقةٍ سيئةٍ برئيسه والبيت الأبيض، ومعزولا داخل وزارته نفسها. نقل عن تيلرسون، العام الماضي، تذمره من أن صهر الرئيس ومستشاره، جاريد كوشنر، يدير وزارة خارجيةٍ موازية من غرفة المعيشة العائلية في البيت الأبيض. وفعلا، كان تيلرسون معزولا داخل إدارة ترامب عن السياسة الخارجية، على الرغم من أنه وجهها، والأصل أنه مديرها. وكثيرا ما فوجئ تيلرسون بتحقير الرئيس العلني له، وإضعاف موقفه كوزير خارجية للولايات المتحدة على المسرح الدولي. في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، كان تيلرسون في العاصمة الصينية، بكين، يتحدث عن "قناتين، أو ثلاث مع كوريا الشمالية لبدء الاتصالات". لم ينتظر ترامب توضيحا رسميا يصدر عن إدارته، بل لجأ إلى وسيلته المفضلة في إصدار القرارات، أو وضع السياسات: تويتر. عبر

تغريدة واحدة، انتقد فيها ترامب تيلرسون، وهو في عاصمة أجنبية، فسقطت مصداقية الرجل وهيبته، وما عاد أحد يأخذ كلامه على أنه ممثل للولايات المتحدة. لم تكن تلك حادثة معزولة، فقد فعلها ترامب مرات ومرات، كما في شهر حزيران/ يونيو من العام الماضي، عندما خرج تيلرسون أمام الكاميرات، في مؤتمر صحافي في وزارة الخارجية، ينتقد فيه حصار قطر. لم تمض ساعة، حتى كان ترامب يناقضه، على الرغم من أن تيلرسون راجع معه ما سيقوله في مؤتمره الصحافي مسبقا. تكرر الأمر الأسبوع الماضي. يوم الثامن من مارس/ آذار الجاري، كان تيلرسون في العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا، في جولة أفريقية. من هناك، أعلن أن الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بعيدتان الآن عن مفاوضات مباشرة. لم تمض ساعات حتى كان ترامب يعلن، من البيت الأبيض، أنه يوافق على عقد قمة مباشرة مع زعيم كوريا الشمالية، كيم جونغ أون.

إذن، بالغ ترامب في إهاناته المتكرّرة لتيلرسون، من ناحية، في حين أضعف تيلرسون، القادم من عالم المال والنفط، نفسه أكثر، بأنه لم يختط مبدأً واضحا له في السياسة الخارجية، وساهم في عزل نفسه داخل وزارته، حتى عن كبار مستشاريه. ولكن العدل هنا أيضا يقتضي القول إن تيلرسون لم يُمَكَّنْ يوما في وزارة الخارجية، فلا تزال أكثر من 30% من المناصب العليا والحساسة في الوزارة شاغرة، ذلك أن البيت الأبيض رفض كل ترشيحاته لها، أو أنه أراد فرض شخصياتٍ عليه، رفض كثيرا منها. وزاد من تعقيد الأمور أن عددا كبيرا ممن فرضهم البيت الأبيض داخل وزارة الخارجية مارسوا حصارا على تيلرسون داخل الوزارة نفسها، بل وعملوا جواسيس للبيت الأبيض وجاريد كوشنر.

نُقل عن تيلرسون، في شهر تموز/ يوليو من العام الماضي، أنه وصف ترامب بأنه "أبله" في اجتماع في وزارة الدفاع. لم ينكر تيلرسون يوما صحة النقل عنه، وإن كان خرج في مؤتمر صحافي بعد تسريب الخبر يمتدح فيه ذكاء الرئيس. طبعا لم ينتظر ترامب توضيحات تيلرسون ولم يكتف بها، فكان أن أطلق تغريدات يقارن بها مستوى ذكائه بمستوى ذكاء تيلرسون وغيره.

قد يكون تيلرسون وزير خارجية ضعيفا وغير مؤهل للمنصب، ويبدو أنه كذلك، لكن مشكلته لم تكن فقط في انعدام خبرته، بقدر ما أنها كانت في نوعية الرئيس الذي عمل له. ترامب ليس رئيساً وازناً أخلاقياً، ولا هو متزن نفسياً. رجل حياته مشبعة بالفضائح التي لا تكاد تنتهي، كفضيحة الممثلة الإباحية التي تلاحقه اليوم. وهو كذلك يعيش بالفوضى، والدليل أن عدد من طُرِدَ أو استقال من إدارته في الأربعة عشر شهرا

الأخيرة يصعب حصرهم. ومع ذلك، خرج علينا قبل عشرة أيام ليقول إن الواقع في البيت الأبيض ليس "فوضى وإنما طاقة عظيمة". الأخطر أنه لا يؤمن بالحدود الدستورية المفروضة على صلاحيات الرئاسة أميركيا. عندما أعلنت الصين، مطلع شهر مارس/ آذار الجاري، تعزيز صلاحيات الرئيس، شي جين بينغ، بما قد يسمح له بالبقاء في منصبه مدى الحياة، غرّد ترامب قائلا: "قد نجرب ذلك يوما".

إنه يؤمن بالولاء الشخصي له، لا للدستور الأميركي، ولذلك كان لافتا أن يركز تيلرسون في خطابه الوداعي من مقر وزارة الخارجية، الثلاثاء الماضي، على أن الموظفين العموميين أقسموا على الولاء للدستور الأميركي وحمايته. بمعنى آخر، لم يقسموا على الولاء الشخصي للرئيس نفسه. هذا لا يعجب ترامب، وعلينا ترقب مزيد من التغريدات التي ستطيح رؤوسا أخرى في إدارته. لكن المؤكد أيضا أن هذه الفوضى ستبقى سمة رئاسته، وقد تتطور إلى أزمات كبرى، على الساحتين الدولية والداخلية، ولا يستبعد أن يكون القرار المقبل هو إطاحة المحقق الخاص في مسألة التدخل الروسي في الانتخابات الأميركية، روبرت مولر. ما دام الحزب الجمهوري مصرا على تقديم مصالحه السياسية الضيقة على مصالح أميركا وقيمها وأعرافها الدستورية والقانونية، فإن هذه الدوامة ستستمر، وستحدث تصدعاً في بنى المؤسسات والديمقراطية الأميركية، وربما لفترة تمتد بعد رئاسة ترامب. الأكثر خطورة، أن ما يحدث في أميركا لا يبقى في أميركا، فالعالم كله قد يكون على موعد مع تداعيات هذه الفوضى التي تضرب واشنطن.

إثيوبيا.. مستقبل الفيدرالية الإثنية بعد استقالة ديسالين

خيري عمر العربي الجديد 16\3\2018

على الرغم من استمرار الاحتجاج على مدى أكثر من عامين، تتزايد احتمالات الانتقال السلمي للسلطة، وهو تطور يمكن قراءته واحدا من مؤشرات تطور النظام الفيدرالي، ومدى قدرته على استيعاب التطلعات الإثنية. وبالتالي، فإن إعلان هايله ميريام ديسالين استقالته، من دون انتظار انعقاد مؤتمر الجبهة الثورية الشعبية (EPRDF) في مارس/ آذار الجاري، يمكن أن يشكل عنصراً مفاجئاً ، بسبب أنها جاءت في منتصف الدورة الانتخابية، كما يلقي بظلال حول طبيعة الأزمة السياسية وتأثيرها على مستقبل نظام الفيدرالية الإثنية، وهو ما يشكل أهم التحديات التي تواجه السياسة الإثيوبية التي تعمل في بيئة معقدة، وخصوصاً ما يرتبط بقضايا الاندماج القومي وتوزيع السلطة والثروة وتوجهات السياسة الخارجية.

اتجاهات نشر السلطة

وبغض النظر عن خلفيات استقالة ديسالين، يبدو من الأهمية الاقتراب من الخيارات المتاحة في إثيوبيا، وخصوصاً ما يتعلق بمدى حدوث انتقال سياسي، أو اندلاع صراعات إثنية، حيث تتضمن هذه البدائل أهم المؤشرات على الخيارات الحدية في السياسة الإثيوبية، ولعل سياسة التعامل مع تداعيات الاحتجاج، سوف تكشف عن البدائل المحتملة، ومن ثم فإن استمرار النقاش حول توسيع قاعدة المشاركين في السلطة، سوف يرسي أعرافا سياسية، تتيح الفرصة لوصول كل القوميات للسلطة.

فقد بدا توزيع السلطة، بعد وفاة ميلس زيناوي، أكثر انفتاحاً على القوميات الأخرى، حيث ينحدر ديسالين من شعوب جنوبي إثيوبيا، فيما ظل الأمهرا والأورومو بعيدين عن منصب رئاسة الوزراء، وهذا ما يفسر جانباً من اندلاع الاحتجاجات في إقليمي الأمهرا والأورومو بعد انتخابات 2015، وبشكل يعكس التململ من توزيع السلطة الفيدرالية القائم على احتكار جبهة تحرير التغراي (TPLF)، ما وضع الحكومة الفيدرالية أمام أزمةٍ في الشرعية، بسبب استمرار المظاهرات وعدم قدرة حملات القمع على إخمادها، كما كان من اللافت أن رئيس الوزراء لم يستطع وقف القمع الحكومي ضد شعوب جنوبي إثيوبيا، وهو ما يرجع إلى تغلغل التغراي في مؤسسات الدولة، سواء في الجيش أو الأمن أو الاقتصاد أو التجارة. ولذلك، تمكّنت من فرض حالة الطوارئ عبر مجلس الأمن القومي، على الرغم من عدم اختصاصه دستوريا. ومن ثم، فإن انحسار السلطة الفعلية لرئيس الحكومة وانخفاض نفوذه ساهما في انتشار الاحتجاجات في إقليمي الأمهرا

والأورومو، حيث مارس التغراي السلطة خارج نطاق الفيدرالية، ويمكن النظر لفترة الاحتجاجات، والتي بدأت في أغسطس/آب 2015، اختبارا لمدى استمرار هيمنة التغراي، من دون أن تكون في منصب رئاسة الوزراء.

وفي ما يتعلق بجماعة الأمهرا، كان الجانب الأساسي للاحتجاجات متمثلاً في المطالبة بالحقوق السياسية واحترام حقوق الإنسان وزيادة الاستثمار الاقتصادي، لأجل التوظيف والتنمية. ومع تزايد الاحتجاج، صدرت قرارات في عام 2016 باعتقال المحتجين الأمهرا تحت قانون مكافحة الإرهاب، وهو ما أدى إلى تنامي السخط على النخبة الحاكمة، والمطالبة بإسقاطها، كما لا تخلو احتجاجات الأمهرا من الخلفيات التاريخية لاستعادة السلطة، وإسقاط هيمنة التغراي.

وفي ما يتعلق بجماعة الأورومو، اندلعت المظاهرات في 2015، بعد الإعلان عن مشروع التنمية المستمرة للعاصمة أديس أبابا، ما دفع بمسألة "المصالح الخاصة" للأورومو لمواجهة المطالب السياسية، وذلك حسب المادة 49/ 5 من الدستور، ومنذ وضعها تحت الإدارة المباشرة لمكتب رئيس الوزراء في عام 2000، شهدت المدينة تغيرات ديموغرافية واقتصادية، واتخذت الحكومة إجراءات بطرد الأورومو من أراضيهم، لإفساح المجال للمستثمرين التغراي، ومنحتهم عقود إيجار طويلة الأجل، وتحت ضغوط الوعي القومي والاحتجاج الشعبي، وضعت منظمة الأورومو (OPDO) مسودة قانون أديس أبابا في مارس/ آذار 2017، واعتمده مجلس الوزراء في 27 يونيو/ حزيران. وقبل عرضه على البرلمان، واجه اعتراضات قوية من التغراي والأمهرا، حالت دون إقراره، بسبب الخلاف بشأن تعريف المصالح الخاصة.

ويمكن قراءة مشروع قانون أديس أبابا على أنه بمثابة استعادة الهوية التاريخية للمدينة، بحيث "يمكن قراءة مشروع قانون أديس أبابا على أنه بمثابة استعادة الهوية التاريخية للمدينة" لا يعني أنها عاصمة فيدرالية الاستيلاء على حقوق السكان الأصليين. ولذلك، توسع المشروع في التعريف التاريخي للمدينة والمطالبة باستعادة اسمها القديم فينفينا (FINFINE) بجانب الحقوق اللغوية، وتوسيع سلطة الحكم الذاتي، بحيث يعزز الدور السياسي للأورومو، كما أن طرحه من منظمة الأورومو، يمكن أن يدفع باتجاه تغيير اتجاهات التأثير داخل التحالف الحاكم.

مناقشات نقل السلطة

بالنظر إلى خطاب استقالة ديسالين، كان من الملاحظ أنه يسعى إلى تكوين صورة ذهنية بأنه بمثابة تمهيد لإفساح الطريق أمام سياسات جديدة للإصلاح السياسي، حيث تبدو حلا لمنع الحرب الأهلية، لكن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على طريقة إدارة الخلاف على شغل المنصب وحل الأزمات بين الأقاليم المختلفة، فالوصول إلى السلام والديمقراطية يرتبط بتوفر مناخ للتسويات داخل الجبهة الثورية بشأن المناصب السيادية والثروة، ويعد التفاهم على منصب رئيس رئاسة الوزراء الاختبار الأساسي لقدرة التحالف الحاكم على ترسيخ قاعدة التفاوض حول تسيير شؤون الدولة.

فالتوافق والتراضي على طريقة تداول المنصب سوف يكون من العوامل الحاكمة للعلاقات الإثنية في المستقبل. وفي هذه المرحلة، تبدو التنافسية أكثر صعوبة من 2012، بسبب حدة التنافس بين الأمهرا والأورومو، فهناك تنافس بين نائب رئيس الجبهة الثورية، لما ماجاسا، وينتمي لجماعة الامهرا، وآبي أحمد المنتمي لمنظمة الأورومو الديمقراطية، وقد يكون اللجوء إلى تشكيل حكومة انتقالية حتى الانتخابات المقبلة واحداً من الخيارات، لكنه يديل يساهم في تراكم الأزمات، بسبب استمرار الحكومة الحالية، وعدم قدرتها على التصدي لاحتواء القلق والتوتر العرقي.

ويعكس دخول شعوب الجنوب ووتزايد احتمالات وصول الأورومو إلى قمة هرم السلطة تغيرا مهما في الثقافة السياسية، حيث ظلت الجماعتان بعيدتين عن السلطة على مدى تاريخ إثيوبيا الحديث، وبالتالي فإن دخولهما إلى مركز السلطة يمكن أن يساهم في تقريب فكرة الاندماج القومي من المخيلة الإثيوبية. وبغض النظر عن وصول آبي أحمد إلى السلطة، من المحتمل أن تظهر توجهات نحو المطالبة بتعديل النظام الفيدرالي، حيث يشغل استرضاء الجماعات الأخرى خارج التحالف أولويةً لمنع فرص المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي.

الانتخابات والنخبة السياسية

منذ عام 1995، تكشف نتائج انتخابات مجلس نواب خلال الفترة 1994 – 2015 مدى استحواذ تحالف الجبهة الثورية وحلفائها على مقاعد مجلس النواب في الانتخابات التشريعية المختلفة، وفي انتخابات 2015 استحوذت على جميع المقاعد التشريعية والمحلية، لكن اندلاع الاحتجاجات في العام نفسه، وبشكل

يشابه فترة ما بعد انتخابات 2005، يثير الجدل حول ملاءمة الانتخابات، للتعبير عن تطلع القوميات الإثيوبية.

لعل المشكلة الأساسية تكمن في أنه منذ العام 2000، لم تغير الجبهة الثورية سياستها في إدارة الانتخابات، فقد شكل قمع المعارضة سياسة مستمرة، كما تدخلت في صناعة أحزاب إقليمية وقومية، لتكون ذراعا للسيطرة، أو تقسيم الأحزاب المنافسة وتقويضها، كما عملت جبهة التغراي والحكومة الإثيوبية على تقويض محاولات إنشاء أحزاب وطنية (غير إثنية) باعتبارها تشكل تهديداً للفيدرالية الإثنية.

وفي هذا السياق، شهدت جبهة التغراي تحولات داخلية، تمثلت في حدوث تغيير شامل للمكتب السياسي، ففي انتخابات 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 انتخبت ديبرتسيون جبرميكايل رئيساً للجبهة، في ما خرجت أزب مسفن (أرملة ميلس زيناوي) وآخرون، وبالنظر إلى خبرة ديبرتسيون في جبهة التغراي، وتقلده عدة مناصب في الدولة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وشغل مواقع عديدة في وزارة الداخلية، وانخرط في الجبهة في فترة الحرب الأهلية (1975 – 1992)، لكنه لم يكن من المجموعات القيادية في الجبهة. قد تشير هذه التغيرات إلى وجود احتمالات لمراجعة التوجهات القومية للتغراي، تحت تأثير عاملين؛ تصاعد التنافسية مع القوميات الأخرى حول مركزية التغراي في السياسة الإثيوبية، وغياب الزعامة السياسية، ما يجعل القيادات الجديدة تحظى بشرعيةٍ أقل في فرض نوع من الإكراه القومي من جانب التغراي ضد القوميات الأخرى.

تترافق هذه التغيرات مع حدوث تغير مواز في الجبهة الثورية، لم يتوقف عند وصول ديسالين إلى السلطة، لكنه امتد إلى ظهور تحولات جيلية، يمكن أن تساعد في تغيير السياسات في إثيوبيا، فبينما ارتبطت مسألة التحرر القومي بالأجيال الأولى من الفلاحين وأسرى الحرب في ثمانينيات القرن الماضي، فإنه مع دخول أعضاء جدد في عام 1991، ترافق الوعي القومي مع المضي في تكوين مظلة الوحدة الإثيوبية، ويعد آبي أحمد من الأجيال الجديدة في تحالف الجبهة الثورية، ويميل تكوينه الثقافي إلى الإطار الوطني، بغض النظر عن انتماءاته الدينية أو العرقية.

وبشكل عام، نظر خطاب جبهة التغراي السياسي لاستقالة ديسالين باعتبار وجوده في السلطة كان بمثابة مشكلة، وهي خطوة للاستعداد لمؤتمر الجبهة الثورية، كما حاولت أن تعطي انطباعا للدول الغربية بإمكانية التداول السلمي وتحسين المناخ السياسي. وهنا أهمية القيود الخارجية مانعا لتفكك الدولة، ومن ثم، يشير

المسار الحالي إلى وجود رغبة في عدم الانزلاق نحو حرب أهلية، حيث يبدو التغراي أقل استعدادا لخسارة مكاسب الفيدرالية، كما يشير أيضاً إلى احتمال حدوث تغيرات محدودة في السياسة الخارجية، وخصوصاً بعد تزايد الاعتماد على الاستثمارات الخارجية، والتكيف مع اتجاهات السوق الدولية. في هذا السياق، تشكل إثيوبيا مصلحة مشتركة لأطراف دولية وإقليمية كثيرة، حيث تميل البلدان الغربية إلى استمرار النظام القائم، حيث أن الدخول في صراعات أهلية سوف يؤدي إلى تدهور في منطقة القرن الإفريقي.

ولذلك يمكن القول إن النظام الفيدرالي يواجه خيارين؛ إجراء إصلاحات سياسية أو انتشار الحرب الأهلية. وحتى الوقت الحالي، تبدو الاستجابة غير مواكبة لتطلعات القوميات وحركات الشباب، فعلى الرغم من إمكانية اختيار رئيس الوزراء من قومية أخرى غير التغراي، لم يقلل من الوعي القومي، لكنه يوفر طريقة لامتصاص التناقضات الإثنية، وهي خياراتٌ تلقى إطاراً دستورياً مرناً يتيح الفرصة لتعديل النظام الفيدرالي، كما تلقى دعماً دولياً.

محلل إيراني: هذه مؤشرات اقتراب الحرب الأمريكية على إيران

عربي21- محمد مجيد الأحوزاي 16\3\2018

توقع محلل سياسي إيراني نشوب حرب أمريكية إيرانية قريبا، معتبرا إقالة الرئيس الأمريكي لوزير خارجيته ريكس تيلرسون من أهم المؤشرات على ذلك.

وفي مقال نشره في موقع جهان نيوز القريب من تيار المحافظين في إيران، الكاتب والمحلل السياسي محمد عبداللهي: "تعتبر إزالة تيلرسون من الخارجية الأمريكية واحدة من أهم الدلائل على أن الولايات المتحدة تهيئ نفسها للحرب وشن هجوم عسكري ضد إيران".

وأضاف: "ترامب منشغل الآن بتهيئة الأرضية اللازمة على جميع الأصعدة لمهاجمة إيران، ويعتبر بيومبيو (وزير الخارجية الجديد) أحد أكبر الداعمين لشن ضربة عسكرية ضد إيران وموقفه من إيران عكس تيلرسون تماما."

وربط المحلل الإيراني بين الأزمة الكورية وموضوع إيران، وقال إن "التفاوض الأمريكي مع الزعيم الكوري الشمالي، يدل على أن واشنطن تسعى إلى تأخير الحرب مع بيونغيانغ، حتى تتفرق في التفكير جيدا لاستخدام الخيار العسكري ضد إيران ".

واستعرض عبداللهي ما قال إنها مؤشرات تدل على اقتراب شن واشنطن حربا على إيران، في مقدمتها "أكبر مناورات عسكرية أمريكية-إسرائيلية في المنطقة وزيارة نتنياهو إلى واشنطن وإقالة تيلرسون الفورية الذي يعد أكبر معارض للحرب ضد إيران".

كما اعتبر عبد اللهي زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى بريطانيا والولايات المتحدة مؤشرا إضافيا، وذلك "لشراء المزيد من السلاح وإكمال مخزون الأسلحة في السعودية".

وحول توقيت الحرب المفترضة يقول عبد اللهي: "أفضل سيناريو بالنسبة للولايات المتحدة هو مهاجمة إيران المضطربة داخليا في الوقت الحالي وخلق الفوضى من الداخل والخارج"، متابعات: "هذا الأسبوع فقط شاهدنا ثلاث هجمات على سفاراتنا في بريطانيا والنمسا وألمانيا، والغرض منها هو إثارة عدم استقرار إيران خارجيا في ظل فشل المظاهرات الداخلية".

خبراء.. التحذير الروسي بالرد على أي اعتداء أمريكي على سوريا أو باقي الحلفاء يأتي بعد تجارب ناجحة لمحاكاة ضرب الأراضي الأمريكية

باريس – "رأي اليوم": 2018\3\16

في ظل التوتر القائم بين روسيا والغرب، يعتقد خبراء عسكريون أمريكيون أن موسكو جادة في تهديداتها بالرد على اي هجوم يمس مصالحها أو مصالح حلفاءها، بما في ذلك الرد على الولايات المتحدة عسكريا، وقد تدربت مسبقا على ضرب أهداف في الأراضي الأمريكية بالسلاح النووي.

وحذّر الكرملين منذ أيام القوى الغربية وبالخصوص الولايات المتحدة بالرد على اي هجوم على سوريا يكون من ضحاياه روس أو تضرر مصالح روسيا.

والتحذير هو ثمرة معلومات استخباراتية حصلت على روسيا بنية البنتاغون ضرب مبان حكومية في قلب العاصمة دمشق، ويتواجد روس في هذه المباني في ظل إشرافهم على الحرب ضد الجماعات المسلحة.

وجاء التحذير بعد مرور أسبوعين على الخطاب التاريخي للرئيس فلادمير بوتين أمام المجلس الفيدرالي بقوله محذّرا أن "روسيا مستعدة للرد عسكريا على أي هجوم يستهدفها أو يستهدف حلفاءها". وخلال اللقاء، استعرض بوتين أسلحة جديدة لا يستطيع الحلف الأطلسي اعتراضها ومنها صاروخ سارمات، وهو رسالة الى نية روسيا تطبيق تهديداتها.

ويرى خبراء الحلف الأطلسي والبنتاغون أن روسيا ترافق تصريحاتها العسكرية بتهديدات عسكرية ميدانية، وما يقلق الغرب وهو عمليات الطيران التي تقوم بها منذ سنة القاذفات الاستراتيجية تو 95 وتو 160، وهي الطائرات المكلفة بتصويب صواريخ نووية نحو الغرب.

وأمام مجلس الشيوخ الأمريكي في جلسة خصصت للتهديد الروسي بعد استعراض روسيا لأسلحتها المتطورة، قال الجنرال المتقاعد غاري هريس هذه الأيام أن الروس يتدربون على ضرب الولايات المتحدة، ويسيرون عمليات طيران على طول الحدود الأمريكية والكندية ويحاكون عمليات ضرب بالصواريخ النووية من البر والجو وبواسطة غواصات نووية أهدافا في التراب الأمريكي وبالخصوص العاصمة واشنطن.

وقامت مقاتلات روسية خلال الشهور الأخيرة بعمليات طيران على مشارف الأجواء الاقليمية للدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا والبرتغال واسبانيا وإيطاليا، بينما قامت أخرى بالتحليق بالقرب من الأجواء الكندية والأمريكية حتى وصلت الى فنزويلا.

وتعيش العلاقات بين روسيا والغرب مرحلة من الاحتقان لم تسجلها منذ سنوات طويلة بسبب ملفات مثل سوريا وجزيرة القرم وتسميم الجاسوس الروسي السابق في بريطانيا.

امريكيا تقدم مشروعا لقطع المساعدات عن 40 دولة لتصويتها ضد إسرائيل

معا – 2018\3\17

كشفت مجلة فورين بوليسي ، أن مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة نيكي هايلي تقدمت بمشروع يترجم تهديداتها بمعاقبة الدول التي لا تدعم الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وبسبب وقوف هذه الدول ضد الولايات المتحدة وإسرائيل في الجمعية العامة للامم المتحدة يوم 21 كانون الأول 2017، مشيرة الى أن عدد هذه الدول يصل إلى 40 دولة من الدول الفقيرة في العالم الثالث.

وتأتي هذه الخطوة كمحاولة امريكية لجعل المساعدات التي تقدمها خارجيا مشروطة بدعم سياسي، وذلك بعد قرار أميركي بخفض 110 ملايين دولار من الالتزامات المالية الأميركية التقليدية لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وانتقاما من هذه الدول التي صوتت ضد قرار الولايات المتحدة يوم 6 كانون الأول الماضي بشأن الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل.

وكانت 128 دولة صوتت إلى جانب الفلسطينيين وضد الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 18\12\ 2017 ، فيما صوتت سبع دول إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقالت مصادر في الأمم المتحدة "إن هايلي اعتمدت اللغة التي تقدم بها إليها سفير إسرائيل في الأمم المتحدة داني دانون بشأن استخدام قرار قطع المساعدات عن الفلسطينيين نموذجا لقطع المساعدات عن الدول التي تعادي أو تنتقد إسرائيل في الأمم المتحدة".

واضافة المصادر "هنالك على ما يبدو شعورا بالنشوة والقدرة على تفعيل قرار معاقبة الذين يتحدون إسرائيل وواشنطن في الأمم المتحدة بعد إقالة وزير الخارجية الأميركي تيلرسون الذي عارض قطع المساعدات عن (أونروا)، وتعيين مدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي.آي.إيه) مايك بومبيو الذي تنسجم مواقفه تماماً مع موقف هايلي بشأن معاقبة الفلسطينيين وكل الذين يقفون معهم في معاداة إسرائيل في الأمم المتحدة".

وتقترح مذكرة (هايلي–دانون) اشتراط المساعدات الأجنبية الأميركية بالتصويت إلى جانب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة فيما يخص إسرائيل ومسائل الشرق الأوسط "ولكنه يبقي على المساعدات للعراق ومصر والدول الأخرى التي تصوت إلى جانب الفلسطينيين ولكنها مهمة في حسابات الولايات المتحدة الأمنية".

ويقول النص إن "الطبيعة التلقائية للعديد من مبادرات المساعدات الأجنبية الأميركية تترك الكثير من (الثمار المتدلية) من الدول الفقيرة التي يجب إما الغاء المساعدات عنها أو تغيير مواقفها في الأمم المتحدة".

ويطال مشروع قطع المساعدات حوالي 40 دولة تصوت بشكل دائم ضد الولايات المتحدة في الأمم المتحدة. ويبدو أن الاقتراح يستهدف مشاريع التطوير في دول فقيرة لا يوجد لديها ما تعرضه على الولايات المتحدة من ناحية اقتصادية أو أمنية، بينما يعفي دول أخرى.

وتدعو المذكرة التي حملت عنوان "سياسة المساعدات الأجنبية – أمريكا اولا"، إلى إعادة النظر في تعهد الولايات المتحدة بتقديم 4.9 مليون دولار لبناء المدارس في غانا، و6.6 مليون دولار لبرنامج تغيير مناخي في فيتنام، و3.1 مليون دولار لبرنامج تدريب مهني في زيمبابوي.

ويدعي النص "إن الولايات المتحدة قدمت 580 مليون دولار لهذه الدول في عام 2016.

عن تيلرسون ودلالات الإقالة ورئيس «تويتر»!!

ياسر الزعاترة الدستور 2018\3\17

ليس لدى وزير الخارجية الأمريكية المقال تيلرسون حساب في «تويتر»، ورئيسه المدمن على الموقع يعرف ذلك، وكان بوسعه تبعا لذلك أن يستدعيه ليخبره بخبر إقالته بكل احترام، لكن الرئيس لم يفعل ذلك، وأعلن إقالة وزيره عبر «تويتر»، ليعلم الأخير بالخبر من خلال مساعديه الذين طبعوا له التغريدة وقدموها إليه!!

المفارقة الأخرى التي تعطي فكرة عن طبيعة الرجل هي إقالته لمسؤول آخر انتقد إقالة تيلرسون، وهو وكيل وزارة الخارجية للدبلوماسية والشؤون العامة، ستيف غولدشتاين، لكن ذلك لم يتم عبر «تويتر»، بل تم خلال البيت الأبيض الذي استدعاه وأخبره بذلك.

لم يكن خبر إقالة تيلرسون مفاجئا، وإن تفاجأ كثيرون بالطريقة، تبعا لأهمية الرجل وموقعه، فالخلافات بين الرجلين واضحة للعيان، والاحتقان كامن من يوم أن وصف الوزير رئيسه بـ»الأحمق» قبل أشهر، ولم ينف ذلك.

لإقالة تيلرسون أكثر من وجه، لعل أولها ما يتعلق بروحية الانتقام، من رجل تطاول على رئيسه بالكلام، واستخف به في المواقف السياسية، من خلال اجتراح مسارات لا ترضيه؛ خصوصا في الملف الإيراني أو الكوري الشمالي.

الوجه الآخر المهم في الإقالة يتعلق بشعور ترامب بأنه تجاوز مخاطر الإقالة لأي سبب كان، وأنه صار بوسعه أن يتصرف كرئيس كامل الصلاحيات، وصولا إلى تحدي الدولة العميقة ذاتها، وستكون هذه المعادلة أكثر تأكيدا إذا ما أقال وزير الدفاع (ماتيس) الذي كان أقرب من حيث المواقف لتيلرسون، وعبّر كلاهما عن الدولة العميقة في مجمل المواقف التي تبنيانها، فضلا عن آخرين، أهمهم رئيس مجلس الأمن القومي (مكماستر) الذي يبدو قريبا من الإقالة بحسب «واشنطن بوست»، ومعه آخرون.

تتأكد ثقة ترامب بنفسه، عبر الإعلان عن أنه سيخوض الانتخابات لولاية ثانية، وبتحديده لشعار الحملة (لنحافظ على عظمة أمريكا)، وهو شعار ذكي بكل تأكيد (ليس مؤكدا أنه من اختراعه!!)، لأنه يحاكي هواجس التراجع الذي تعيشه أمريكا.

تتأكد هذه المعادلة من زاوية أخرى، تحديدا من طبيعة الشخص الذي تم تعيينه بدل تيلرسون، أعني مارك بومبيو، والذي يعرف عنه مواقف متشددة حيال إيران، وربما كوريا الشمالية والصين، فضلا عن انحيازه

للكيان الصهيوني (حمي شليف قال في هآرتس: «إن أحدا في تل أبيب لن يذرف دمعة على رحيل تيلرسون، الشخصية المنفرة لدى الإسرائيليين، مع قدوم الصديق الحميم لإسرائيل مايك بومبيو).. وهذه كلها تبدو أقرب لمزاج ترامب، ثم والأهم من ذلك، حجم الإعجاب الذي يبديه الرجل (بومبيو) بترامب، وهذا يداعب جنون العظمة لدى الأخير، بدل الاستخفاف الذي كان يشعر به من قبل تيلرسون، مع أن التعايش بينهما لوقت طويل سيظل غير مؤكد أيضا.

في أي حال، بوسعنا، وبعيدا عن التفاصيل أن نقول، إن ارتباك أمريكا وقيادتها يمثل الحقيقة الأهم في كل ما جرى ويجري، من إقالات سابقة وقادمة، وفي كل ما يتعلق بالسياسات الخارجية التي لا يختلف أحد على أن هاجسها هو شعار الحملة القادمة لترامب، أي المحافظة على عظمة أمريكا في مواجهة تحدي الكبار. وفي حين يذهب بوتين بعيدا في غرور القوة، ويتورط في سباق تسلح جديد مع أمريكا سيرهقه على الأرجح، فإن الصين ستكون الرابح الأكبر، وإن كان ستعاني من سياسات ترامب الاقتصادية أيضا، لكن ذلك كله لن يوقف التدهور في مكانة أمريكا، لأن القادة العظام هو من يستطيعون ذلك حين تكون الرياح معاندة.

أوروبا الإشكالية.. بين الأوراسية والأطلسية

إميل أمين الاتحاد 17\3\2018

هل تعيش القارة الأوربية في حاضرات أيامنا إشكالية هوية بين استقطاب أوراسي من جهة وأطلسي من جانب آخر؟ معني ذلك أن الاتحاد الأوروبي فشل في بلورة موقع وموضع له ككيان سياسي حول العالم في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين؟ يكاد الأوربيون اليوم يشعرون بأنهم بين المطرقة والسندان، وتكاد الجغرافية الأوروبية ومن جديد تضحى ساحة للحروب بين الشرق والغرب. ويتخوف الأوربيون من أن يكون المشروع «الأوراسي» الذي نظر له كبار المفكرين الاستراتيجيين الروس، لاسيما «الكسندر دوجين» فيلسوف روسيا القيصرية الجديدة، وعقل فلاديمير بوتين الفاعل والناجز، عودة لبناء الاتحاد السوفييتي السابق، وقد كان من الطبيعي أن تذكي الولايات المتحدة الأميركية تلك الهواجس لدى الأوربيين لتصل إلى حد إثارة الشكوك المقلقة نهاراً وليلاً، ما دعا وزيرة خارجية أميركا، «هيلاري كلينتون»، في كلمة لها أمام منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) ديسمبر عام 2012 لأن تصف مشروع الاتحاد الأوراسي بأنه محاولة «إعادة – سوفتة، بل وتعهدت بافشاله».

هل فشل الروس في ضم الأوروبيين في شراكة جغرافية تاريخية بالفعل؟ الشاهد أن هناك عاملين لعبا دوراً واضحاً في توجية سهام الاخفاق لهذا المشروع الكبير: الأول هو انهيار أسعار النفط، ما حرم الاتحاد الروسي من مداخيل مالية هائلة كانت ضمان وأمن اقتصادي، وعليه كانت تبنى رؤى وتطلعات مستقبلية. والثاني أزمة أوكرانيا، حيث اعتبر الأوربيون أن روسيا لا تزال باقية على الولاء للشمولية والديكتاتورية، وأن مساقات الديمقراطية عنها بعيدة جداً، وعلية فإن الشراكة مع القيصر الجديد لا تستقيم. على الجانب الروسي هل بات الروس مصرون على المضي قدماً في المشروع عينه؟

أغلب الظن أن الجواب لا، سيما وأن الأوروبيين لا ينظرون لروسيا على أنها جزء من حضارتهم الغربية. في الخريف الماضي أجرت وكالة «سبوتنيك» الروسية استطلاعاً للرأي حول موضوع: هل روسيا بلد أوروبي؟ وقد كانت النتيجة مثيرة للتأمل، فقد أشار غالبية الفرنسيين (65%) والبريطانيين (52%) بالسلب، وفي ألمانيا (46%) من المتطلعين، وبين البولنديين (20%) قالوا «لا» أيضاً.

لدى الروس اليوم مشاعر قلقة من الأوربيين وهم يدركون تمام الإدراك أن الأميركيين يدفعونهم دفعاً لوقف استعادة القطبية الضائعة، بل إنهم يستحضروا ما قاله هتلر خلال الحرب العالمية الثانية من أن غرضه

من الحرب هو دفع جنودة إلى جبال الأورال، ولهذا يقطع مفكروهم وكبار سياسييهم بأن الغرب لا يحتاج إلى روسيا الكبيرة القوية، وأنهم عندما يتشدقوا بأن الروس جزءاً من الحضارة الغربية، فهذا ليس سوى أدوات دعائية للاستدراج. على أنه وبالنظر إلى الشراكة الأوروبية – الأميركية نجد المشهد يتدهور يوماً تلو الآخر، فالولايات المتحدة ومنذ أن جلس ترامب على عرش البيت الأبيض، وهو لا ينفك يرسل الرسائل حول أهمية أميركا أولاً، وإن على الأوروبيين تحمل أعبائهم، وزيادة نسب مشاركاتهم في موازنة «الناتو»، وأنه لن يقبل بأقل من 2% من الناتج القومي لكل دولة على حدة، عطفاً على نظرته ل «الغبن الاقتصادي» الأوروبي للأميركيين وبخاصة من جهة ألمانيا، ما دعا أصوات أوروبية عديدة لأن تعلو بالقول إنه قد حان أوان بلورة رؤية أوروبية حقيقية اقتصادية وربما عسكرية، غير أن الواقع الأوروبي الإشكالي، عطفاً على الضغوطات الأميركية يزيد المأزق الأوروبي تأزماً..لماذا وكيف؟

يذهب البروفيسور الفرنسي الشهير «برتران بادي» أستاذ العلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية في باريس في كتابه «لم نعد وحدنا في العالم» إلى أن أوروبا في أيامنا لا تزال تعاني عدم قدرتها على تحديد موقعها دولياً، ففي مرحلة أولى، كانت المغامرة الأوروبية إلى حد ما «إنطوائية» بحيث كان عليها أن تضع حداً للحروب الداخلية، ولم تأخذ بعين الحسبان سائر أنحاء العالم إلا لماماً. السؤال المزعج للأوروبيين اليوم: هل أوروبا قوة من بين القوى في العالم، أم هي القوة المخولة للسيطرة على العالم؟ والأمر ينطبق كذلك على علاقاتها بالدول الناهضة الكبرى، ولاسيما دول مجموعة «بريكس»، التي لم تعرف أوروبا كيف تبني معها صيغة تعايش وتعاون مثمر. وعطفاً على ذلك، فقد فشل الأوروبيون في تقاسم الخسائر بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 2007 – 2008، وكأن الاتحاد كان فرصة لتعزيز مكاسب الكبار لاسيما ألمانيا.

من هنا عاد العالم إلى ثنائية أميركا – روسيا، فيما أوروبا لا تستشار إلا للحفاظ على ماء الوجه، وعلى سبيل المجاملة الخالية تقريباً من أي مضمون، والتي تنطوي على النفاق في بعض الأحيان. هل حل أوروبا في تكوين جيش موحد للاتحاد الأوربي يكون بديلاً عن الشراكة مع الولايات المتحدة وعصا ترفع في وجه الروس؟ الأميركيون بالقطع يقفون من وراء الستار رافضين للفكرة شكلاً وموضوعاً، ومصلحتهم الاستراتيجية في أن تبقى أوروبا ضعيفة وفي حاجة للحماية الأميركية، على أن الاخفاق الأكبر الذي يواجه الطرح العسكري الأوروبي يتأتي من قلب أوروبا ذاتها، سيما وأن البريطانيين والفرنسيين بنوع خاص قد

رفضوا عام 2010 فكرة ألمانية في هذا الشأن «شنجن عسكري»، وارتبطوا بشراكات عسكرية لمدة 50 عاماً، ما يعني المخاوف من أن تتجدد الرغبة الألمانية من جديد في الهيمنة على القارة الأوروبية عسكرياً.

الخلاصة: الماضي لا يموت، والبيت الأوروبي المنقسم على ذاته لا يثبت، والمأزق الأوروبي قائماً إلى حين.

عبداللهيان لـ"العربي الجديد": متفقون مع روسيا حول سورية ومختلفون بشأن إسرائيل

أجرتها في طهران: فرح الزمان شوقي العربي الجديد 2018\3\17

يتحدث المساعد الأول ومستشار الشؤون الدولية لرئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، حسين أمير عبداللهيان، في حوار مع "العربي الجديد"، عن دور بلاده في المنطقة، وعلاقاتها مع روسيا وتركيا والسعودية إضافة إلى حركة "حماس". كما يتطرق إلى التطورات التي تشهدها الساحة الأميركية، مبدياً عدم ثقته بسياسة واشنطن، محاولاً الفصل بين واشنطن والاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بمستقبل الاتفاق النووي.

عبد اللهيان رئيس الدائرة الدولية في البرلمان والمساعد الأول لرئيسه علي لاريجاني، يحمل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة طهران، كان نائباً لوزير الخارجية ورئيساً للدائرة العربية والأفريقية لخمس سنوات حتى يونيو/حزيران 2016، كما كان دبلوماسياً مسؤولاً عن الملفات الخليجية والعراقية في الخارجية، وشغل منصب السفير الإيراني في البحرين بين 2007 و2010. وإلى نص الحوار:

استبدل الرئيس الأميركي دونالد ترامب وزير خارجيته لأسباب قال إنها مرتبطة بإيران أولاً، فما تعليقكم على التغييرات في إدارته؟

لا يمكن لأحد أن يتوقع تصرفات ترامب، حتى الأطراف الأوروبية أو المقربون منه في البيت الأبيض يعجزون عن ذلك، وإيران تتوقع أن يقوم بأي شيء، ومع ذلك أنا لا أرى أن قرار استبدال وزير خارجيته غير مدروس أو متسرع، فترامب يقصد وينوي اتخاذ خطوات جديدة تستدعي تغييرات في طاقمه، واستبدال ريكس تيلرسون ستلحقه سياسات جديدة أكثر تشدداً في السياسات الخارجية الأميركية.

كيف تتوقع أن ينعكس ذلك على إيران وعلى الاتفاق النووي بشكل خاص؟

أعتقد أن الأميركيين قاموا بكل ما يستطيعون فعله إزاء إيران طيلة السنوات الماضية، ومنذ أن أصبح ترامب رئيساً بذل كل ما باستطاعته، ونحن على ثقة بأن الولايات المتحدة في زمن (الرئيس السابق) باراك أوباما وفي زمن ترامب انتهكت عهود المفاوضات النووية. وفي ما يتعلق بالمستقبل لن يأتي ما هو أسوأ مما حصل سابقاً، حتى لو أعلن ترامب رفضه تمديد تجميد العقوبات بحق إيران بعد شهرين، فواشنطن لم تنفذ الاتفاق النووي كما اللازم بالأصل.

تحدثتم عن وجود كل الخيارات على الطاولة في حال خرجت أميركا من الاتفاق، واعتبرتم أن خروجها سيقضي على الاتفاق بالكامل. كونك معنياً بالشؤون الدولية في البرلمان الذي يحق له إلزام الحكومة بفض الاتفاق، هلّا توضح ماهية هذه الخيارات؟

الاتفاق ليس ثنائياً بين إيران وأميركا، وإنما دولي يشمل جهات عدة، وإلى حين التزام بقية أطرافه ببنوده، فمن الطبيعي ألا نتخذ خطوات للخروج منه أولاً، لكننا نعلم بوجود ضغوط أميركية قد تؤثر على بعض الدول مما قد يؤدي لتماهيها مع واشنطن. حتى الآن لم نلمس أي معطيات تشير إلى أن الأطراف الأوروبية ستتماشى مع أميركا في ما خص الاتفاق، لكن المؤشرات تأتي من حديث الأوروبيين عن دور إيران في الإقليم وعن ملفها الصاروخي. والجدير بالذكر أن أي قرار ستتخذه إيران سيكون وفقاً للتصرفات العملية للآخرين، وسيأتي في حال لمست تذرعا من الدول الست إلا أميركا أو تأكدت من خرقهم للاتفاق.

أما عن الخيارات المطروحة على الطاولة والتعامل بالمثل، فقد عُقدت مشاورات بين أطراف اللجنة العليا المشرفة على تطبيق الاتفاق في مجلس الأمن القومي الأعلى، إضافة إلى مشاورات سرية في البرلمان لا يمكن الكشف عن حيثياتها في الوقت الراهن، ولكنني أستطيع أن أقول إن التعامل سيعتمد على شكل خطوات الآخرين، وسيعلن عنها المسؤولون في الوقت المناسب.

قال ترامب إن تمديده للاتفاق سيكون الأخير، وبوجود واقع أن تصرفاته لا يمكن التنبؤ بها، هل تتوقعون شن ضربة عسكرية أميركية ضدكم؟

الظروف الراهنة لا تساعد الأميركيين على اتخاذ قرار عسكري ضد إيران، كما أن البنية الدفاعية الإيرانية وعدم إدراك أميركا لحجمها وطبيعة الردود الإيرانية على تجاوزات حصلت خلال الأعوام السابقة والتي شهدتها واشنطن عملياً، ستجعل أميركا تحسب الخطوة جيداً. ولو كان لدى أميركا القدرة على أن تهاجم إيران عسكرياً خلال العقود الأربعة الماضية لما ترددت في ذلك للحظة، إلا أنها كانت عاجزة. صحيح أن الولايات المتحدة قد تطلق صواريخ نحو دول ثانية، لكن السؤال المطروح يتعلق بقدرتها على إدارة حرب، ولا أعتقد أنها قادرة على الدخول في هذا الأمر حالياً.

قبل فترة صدرت تصريحات أميركية أفادت بأن واشنطن ستطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفتيش منشآت إيران العسكرية وغير العسكرية. الجانب الإيراني رفض ذلك مراراً، ولكن هل ستوضع طهران في موقع يجعلها مضطرة إلى تقديم هذا التنازل للحفاظ على الاتفاق النووي؟

لدينا خطوط حمراء ترتبط بالأمن القومي لا يمكن المساس بها مهما كان الظرف، إيران لن تسمح لأميركا باستغلال الاتفاق النووي كذريعة للضغط عليها، وللتدخّل في شؤون أخرى محسوبة على خطوطنا الحمر. الكل في الداخل، من المحسوبين على اليمين واليسار والمحافظين والإصلاحيين وحتى منتقدي النظام ومعارضيه، متفقون على هذا الملف لأنه يخص الأمن القومي وملف الدفاع عن البلاد ضد أي تهديد.

في الشق الإقليمي، موقف إيران من عملية عفرين (التركية في سورية) جاء متأخراً، حتى الانتقاد لتركيا لم يكن شديد اللهجة، لكن طهران تجلس على الطاولة نفسها مع أنقرة وتتفاوض معها حول سورية وفي الوقت نفسه ترفض عملية عفرين وما شابهها، هل تستطيع أن تفسر هذه التناقضات؟ وهل الأمر يتعلق صراحة بالموقف المشترك من الأكراد؟

بشكل عام نرفض أي تدخل أجنبي في أي دولة من المنطقة من دون التنسيق مع حكومتها. موضوع تركيا يرتبط بشق منه بالحرب على الإرهاب وشق آخر يتعلق بالأكراد. في ما خص الجزء الأول، نحن نؤيد أي توجّه يتعلق بالدفاع عن الأمن القومي التركي ويشكل معنى حقيقياً للحرب على الإرهاب، وهذا من حق أنقرة، لكن أي عمليات على الأراضي السورية أو العراقية من دون تنسيق مع حكومتي البلدين أمر غير سليم من شأنه تعقيد الظروف. نعتقد ان أي خطوات تركية تتخذ بالتنسيق مع حكومة دمشق وبهدف محاربة الإرهاب من الممكن أن تحمل مبرراً منطقياً.

في هذه الحالة، هل يعني ذلك أنك تصنّف الفصائل الكردية الموجودة في مناطق الشمال السوري إرهابية؟

بشكل شخصي، أعتقد أن عدداً من الدول ومن بينها أميركا تحاول أن تستغل الملف الكردي في المنطقة. شهدنا ذلك في العراق، والآن في سورية، البعض يتذرع باستخدام مصطلحات استغلالية من قبيل دعم أميركا للقوى الديمقراطية في سورية. أعتقد أن الأكراد المتواجدين في كل دولة من المنطقة يبقون جزءاً لا يتجزأ من شعبها، وقمعهم ترفضه إيران، لكن الحرب على الإرهاب مسألة ثانية منفصلة.

بالنسبة للعلاقات الإيرانية الروسية، يدور حديث عن خلافات بين الطرفين على الرغم من كل الأحاديث عن الانسجام والتعاون، فإذا لم يكن هذا التقدير صحيحاً، لماذا تحاول روسيا احتكار مسألة "النصر على الإرهاب" لنفسها؟ ولماذا تتحدث عن إعادة الإعمار في سورية من دون أن تأتي على ذكر إيران؟

التعاون الإيراني الروسي مثال هام على التعاون الإقليمي، هناك تفاهمات بين طهران وموسكو إيجابية للغاية على مستويات سياسية دبلوماسية وعسكرية وأمنية وتهدف للحرب على الإرهاب ولتقوية سيناريو

الحل السياسي في سورية وحتى إعادة الإعمار. نحن متفقون على أننا سنساعد سورية الآن ومستقبلاً، والحديث عن وجود خلافات في ما يتعلق بسورية غير دقيق.

هل هذا يعني أنكم تثقون بالحليف الروسي بالمطلق؟

بالنسبة لسورية فإن التقاطعات في وجهات النظر كثيرة وكلها تصب لصالح استمرار التعاون الجدي في ما يخص مساعدة السوريين ومستقبل بلدهم.

بعد إسقاط المقاتلة الإسرائيلية، طُرح موضوع التواجد الايراني أو تواجد قوات "حزب الله" في الجنوب السوري، كونها تشكّل تهديداً لإسرائيل. ألا تتوقعون أن تفاوضكم روسيا على هذا الأمر مستقبلاً، وهو ما طلبه (رئيس الوزراء الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو صراحة منها؟

إذا ما أردت ان أكون واقعياً حيال هذا الموضوع، فعليّ القول إن هناك اختلافاً في وجهات النظر بين طهران وموسكو في ما يخص العلاقات بينها وبين الكيان الإسرائيلي. هناك واقع جغرافي أن سورية تجاور هذا الكيان غير الشرعي، وإيران تدعم المقاومة وتقف بوجه إسرائيل وطموحاتها التوسعية، بينما لدى موسكو علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. هنا يكمن الاختلاف، لكن حتى بوجود ذلك من الممكن أن يستمر التعاون والتفاهم بين إيران وروسيا في ما يخص سورية. الكيان الصهيوني يحاول استغلال الحرب هناك، وقد اخترق أجواء سورية مرات عدة، والرد الأخير بإسقاط المقاتلة كان حازماً وغيّر المعادلات.

قلت سابقاً إن قائد فيلق "القدس" الجنرال قاسم سليماني طلب منك حين كنت في الخارجية ألا يتفاوض دبلوماسيو البلاد مع الغرب حول ملفات المنطقة، ما أسباب ذلك؟

الجنرال سليماني أكد أنه ليس علينا التفاوض مع أميركا حول أي عناوين إقليمية، مع أميركا لا الغرب برمته، وكان قد قدّم لي مستندات وأدلة دقيقة تؤكد أن الولايات المتحدة تدعم "داعش" في سورية والعراق عسكرياً وأنها على ارتباط بقادتها. أراد الجنرال سليماني أن يوصل رسالة لوزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري مفادها أن إيران تعرف تماماً ما تفعله بلاده، وتدرك سياساتها مزدوجة المعايير، فهي تشكل تحالفاً ضد "داعش" وتدعمه في الوقت نفسه.

هل هذا يعني أنكم تتفاوضون مع الأوروبيين حول ملفات إقليمية؟

لطالما تطرقنا في حواراتنا مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي إلى مسائل الأمن الدولي والإقليمي والحرب على الإرهاب، لكن إيران تؤمن بأن أي حلول لمسائل المنطقة الخاصة تكون بالحوار بين أطرافها. الحوار مع

الغرب كان وما زال يدور حول الأمن والإرهاب، أما في ما يتعلق بمستقبل المنطقة وعناوينها فهذا شأن إقليمي، وهو ما قدّمته إيران كمبادرة للدول الخليجية ودول عربية أخرى، وعرقلته السعودية.

لكن وزير الخارجية محمد جواد ظريف اجتمع أخيراً بجون كيري على هامش مؤتمر ميونخ، فما تعليقك؟

لقاءات من هذا النوع على هامش مؤتمرات دولية أمر طبيعي، كيري أعلن مرات عدة أنه يخالف سياسات الرئيس الأميركي الحالي، ويدافع عن الاتفاق النووي، وكان قد أعلن سابقاً أن السعودية طلبت من أميركا ضرب إيران عسكرياً. أما في ما يرتبط بالعناوين التي بحثها مع ظريف فهذا يخص وزير الخارجية وأعتقد أنه قدّم توضيحات حولها.

لو بقي كيري مثلاً وزيراً للخارجية أو في حال لم يتغير شكل الإدارة الأميركية، هل كنا نتوقع حواراً إيرانياً أميركياً بوجود وجهة النظر هذه؟

لقد حاورنا أميركا حول النووي فقط لا في أي شأن آخر، ولم يكن لدينا أي موضوع خارج هذا الإطار. أعتقد أن كيري وبصفته مخالفاً جدياً لترامب ومدافعاً شرسا عن الاتفاق النووي، يحاول أن يبقى إلى جانب الأوروبيين ليمنعهم من تخريب الاتفاق، وليوصل رسالة إلى إيران مفادها أنه يجب الحفاظ عليه، لكنني على قناعة وبشكل شخصي أن أوباما، وكيري معه، كانا ينتهكان الاتفاق، ولم ينفذاه بالشكل القانوني.

بالنسبة للملف السعودي، ما حقيقة وجود وساطات طرحتها أطراف أتت إلى إيران واجتمعت بمسؤولين فيها لحل المشاكل مع الرياض؟ وإذا صح ذلك فمن هي هذه الأطراف وإلى أين وصلت مساعيها؟

قررت السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران بقرار مسبق، في ذلك الوقت كنت مسؤولاً مباشراً عن هذا الملف في الخارجية، وأعلم أن الرياض كانت قلقة من الاتفاق النووي وحاولت عرقلته. سعود الفيصل قابل كيري داخل طائرته وقال له إننا لن نتحمّل تبعات الاتفاق بين إيران والغرب وطلب تأجيله، فأخّرت واشنطن ذلك لأشهر معدودة، وبعد التوصل إلى الاتفاق ارتفع قلق الرياض من تعزيز العلاقات الإيرانية الأوروبية، فقررت أن تتخذ من جانبها خطوات جديدة، وأصرت على تجاهل حساسية إيران إزاء إعدام نمر باقر النمر أو الانزعاج من مقتل أكثر من 500 حاج في مشعر منى، وساهمت بالتحريض أمام مقر سفارتها. وحتى بعد اقتحامها تواصلت هاتفياً مع السفير السعودي لدينا في حينه وأوضحت له أنه لا رغبة لطهران بالتصعيد على الرغم من كل الانزعاج، إلا أن الرياض فضّلت القطيعة، وهذا ما يتكرر الآن.

نعم هناك أطراف طرحت وساطات من قبيل الجزائر وتركيا وباكستان، ورحبنا بعودة العلاقات إلى المسار الطبيعي، لكن السعودية رفضت ذلك وفقاً للظروف الراهنة. باعتقادي أنه لن يكون هناك خيار أمامها إلا إعادة العلاقات معنا عاجلاً أم آجلاً، ونحن نرحب بعودة الرياض إلى الطريق العقلاني ورفع يدها عن السياسات العدائية وبأن تعود لدور بنّاء.

الجميع يعرف التعليق الإيراني على مسألة التدخّل في اليمن، وكما هناك انتقادات للسياسات السعودية، ألا تعتقد أن هذا ينطبق على إيران كذلك؟ ألم تفقد شعبيتها بسبب الدور في سورية والعراق مثلاً؟

دعيني أشير إلى نقطة أولاً، خلال لقاءاتي بالمسؤولين والسياسيين، أواجه دائماً سؤالاً مفاده أن السعودية تقول إن مشكلتها مع إيران تتعلق بتدخلها في سورية والعراق ولبنان واليمن والبحرين. بكل وضوح أقول نحن لا نتدخل في أي بلد لكننا نؤثر في المنطقة. هناك فرق بين التدخل والتأثير، من يشجع إيران يعرف أنها تدافع عن فلسطين، وتواجه إسرائيل وهو ما لا تفعله حكومات عربية كثيرة. ما حدث في المنطقة أوقع السعودية في مشاكل بينما إيران كانت إلى صف التأثير والتغيير الإيجابي، وأميركا وإسرائيل خدعتا السعودية وأدخلتاها في حرب طويلة في اليمن باتت كمستنقع غرقت فيه.

قد لا يختلف كثر على مسألة فلسطين، أما في ما يتعلق بسورية على سبيل المثال فهناك انتقادات في الشارع العربي لإيران بسبب دعم خطوات عسكرية. هناك مدنيون يقتلون بضربات روسية مثلاً، ما تعليقك؟

في سورية اتّبعنا سياسات بأبعاد عديدة، تعتمد أولاً على دعم وحدة هذا البلد، وترتبط ثانياً بدعم السوريين، وثالثاً بدعم المعارضة التي تؤمن بالحل السياسي لا تلك المسلحة والمحسوبة على التنظيمات الإرهابية، وأخيراً بدعم الأسد، أما في ما يتعلق بالمستقبل فهذا شأن سوري.

هذا الشعب كانت لديه مطالب ديمقراطية إصلاحية، لكن الأطراف الخارجية ظلمته واستغلت مطالبه ولم تسمح له بالمطالبة بحقوقه في الشارع بشكل سلمي وبعيداً عن الإرهاب. نعم لقد دعمنا بشار الأسد، في الوقت الذي وقفت ضده دول صديقة مثل تركيا وقطر، والسبب أنه كان الزعيم العربي الذي وقف مع المقاومة ضد إسرائيل، بينما كانت السعودية تتواصل سراً معها وتجاهر اليوم بالتطبيع.

سألني وزير الخارجية البريطاني الأسبق فيليب هاموند خلال لقاء في 2016 عن سبب دعم الأسد، ووصفه بالمجرم، فسألته عن سبب عدم دعم حصول تغييرات في البحرين أو عدم السماح بتغيير رئيس

وزرائها الموجود في منصبه منذ 1971، ويحظى بدعم بريطاني، وعن سبب عدم تحقيق مطالب الشارع الذي قتل فيه أكثر من 300 شخص منذ 2011.

أخيراً بالنسبة للعلاقات الإيرانية مع حركة "حماس" والتي تحسنت في الفترة الأخيرة بشكل علني وملحوظ، هل هذا مرتبط بتحولات الملف السوري؟

حتى حين كانت أزمة سورية في ذروتها وأكثر تعقيداً من الوقت الراهن، لم تنقطع العلاقات مع "حماس" وظلت متوازنة، إلا أن مواقف بعض القيادات فيها اختلفت، وهذه المواقف لا تعني أن كل الحركة ابتعدت عن إيران. إسرائيل هاجمت غزة بعد الحرب السورية واستطاعت "حماس" بدعم إيران أن تقف بوجهها وقاومتها ولم تسمح لها بالانتصار. لكن هذا صحيح، العلاقات عادت أخيراً لشكلها الجيد، بعض أسباب ذلك مرتبطة بتطورات الملف السوري، وأخرى تتعلق بإدراك قادة المقاومة لمساعي بعض الدول العربية الرامية إلى تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، إضافة إلى السياسات الأميركية.

ترامب طلب 4 مليار من السعودية للخروج من سوريا

بيت لحم- معا- 2018\3\17

نشرت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية تقريرا كشفت فيه كواليس المكالمة التي أجراها الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز وولي عهده محمد بن سلمان في كانون الأول، الماضي، والتي طرح فيها ترامب فكرة تعجيل خروج الولايات المتحدة من الحرب في سوريا.

ونقلت الصحيفة الأميركية عن مسؤولين أميركيين، لم تكشف عن هويتهم، أن ترامب تقدم بطلب إلى الملك سلمان وولي عهده طلب فيها 4 مليار دولار، لإنهاء الالتزامات الأميركية في سوريا لتعجيل خروج الولايات المتحدة من الحرب السورية.

وأوضح المسؤولون أن البيت الأبيض أراد الأموال من السعودية، كما تقدم بنفس الطلب لدول أخرى، للمساعدة على إعادة إعمار وترسيخ الاستقرار في الأجزاء السورية، التي تمكنت القوات الأميركية وحلفاؤها المحليين من "تحريرها".

ولفت المسؤولون إلى أن هدف ترامب من تلك الأموال هو ترسيخ تواجد الولايات المتحدة وحلفائها في تلك المناطق المحررة، حتى يمنع الرئيس السوري بشار الأسد وحلفاءه الروس والإيرانيين من المطالبة بتلك المناطق، أو أن يعود إليها تنظيم "داعش".

هل ستؤدي إقالات ترامب الأخيرة إلى سياسة خارجية أكثر تشدداً؟

واشنطن- "القدس" دوت كوم- شينخوا- 2018\3\17

مع إقالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لعدد من المسؤولين الرئيسيين في إدارته، يتساءل الخبراء عما إذا كان ذلك سيؤدي الى سياسة خارجية أمريكية أكثر تشددا.

وقال داريل ويست، الزميل البارز بمؤسسة بروكينغز، لوكالة (شينخوا)، "من المحتمل أن نرى ترامب جامحاً يمضي قدماً".

وأضاف: "مخاطر هذا النهج هي أن سياسته من المرجح أن تكون أكثر تشددا وتصادما. من المرجح أن تكون هناك زيادة في الصراع العالمي وأصوات هادئة أقل تجلس حول الطاولة".

وعزل ترامب مؤخرا عددا من كبار المسؤولين، بما في ذلك وزير الخارجية السابق ريكس تيلرسون. ويقول خبراء إن ترامب يهدف إلى خلق إدارة يكون فيها الجميع على وفاق.

ومع موقف ترامب التصادمي إزاء بعض القضايا مثل شبه الجزيرة الكورية وإيران، يقول محللون إن هذا من شأنه أن يفك قيود ترامب ويسمح له بالتصرف أكثر "كترامبي".

وقال ويست، إن عددا من الأفراد الذين أقيلوا، حاولوا تحجيم ترامب بعيدا عن نفسه، وأرادوا كبح جماح دوافعه العميقة، الأمر الذي أثار غضبه ودفعه إلى جلب من يتوافقون مع نهجه المتشدد وطريقته التصادمية. ومن غير المرجح أن يقوم الموظفون الجدد بتقييد ترامب، بل تمكينه.

من جانبه، قال كريستوفر غالديري، الأستاذ المساعد بكلية سانت انسليم، بولاية نيو هامبشير الأمريكية، لوكالة (شينخوا)، "من الحملة وعامه الأول في البيت الأبيض، نعرف أن ترامب على الأقل يحب التحدث عن استخدام القوة العسكرية. إذا فكر جميع مستشاريه للسياسة الخارجية بنفس الطريقة أو بدأوا الحديث بنفس الطريقة للبقاء في نعمته، فإن هذا سيعني على الأرجح تحولا متشددا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة".

ورأى دان ماهافي، نائب الرئيس ومدير السياسات بمركز دراسات الرئاسة والكونغرس، لوكالة (شينخوا)، أن "القرارات الأخيرة لإقالة المسؤولين الكبار تعود لعاملين: الأول، ليشعر ترامب بارتياح أكبر في إدارة رئاسته، والثاني، رغبته في إتباع سياسات أكثر تشددا لإرضاء أولوياته سياسته الخاصة. وتنشيط قاعدة ترامب قبل موسم الانتخابات".

وهذا يعني –حسبما يجادل ماهافي– وجود منفذ أكبر لأصوات الصقور بشأن إيران وكوريا الديمقراطية وقضايا التجارة والهجرة وغيرها .

وأضاف ماهافي "في السياسة الخارجية تحديدا، أرى تركيزا أكبر على الاتفاق الإيراني، إما تغييرات كبيرة أو انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق"، في إشارة إلى الاتفاق النووي الإيراني المثير للجدل.

وجادل محللون آخرون بأن ترامب ليس على دراية جيدة بقضايا السياسة الخارجية.

وقال غالديري: "ترامب ليس شخصاً وصل إلى مكتبه بدراية كبيرة في الشؤون الخارجية والسياسة الخارجية إلا بقدر ما يتعلق بمشاريعه التجارية"، مضيفا: "هذا يعني أنه لا يملك الكثير من المعرفة المستقلة عندما يتعلق الأمر بتقييم الخيارات المختلفة أو المقترحات بشأن العلاقات الدولية".

وختم غالديري حديثه قائلا: "من الوارد جدا أن قرارات ترامب ستعكس أولئك الذين يتحدثون إليه في أي قضية معينة".

تبعات إقالة تيلرسون

علاء بيومي العربي الجديد 17\3\2018

حين رشح الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الوزير المقال، ريكس تيلرسون، لمنصب وزير الخارجية في أواخر عام 2016، عبّر بعضهم عن تخوفهم من تأثير علاقة تيلرسون القوية، خلال عمله رئيساً لشركة النفط الأميركية إكسون موبيل، بقادة دول كروسيا والسعودية على مواقفه، ومن خطورة أن ينحاز إليهم في سياساته. ومع إقالته في الثالث عشر من مارس/ آذار الحالي، رأى كثيرون أن تيلرسون كان من الأصوات القليلة داخل إدارة ترامب التي دفعت إلى سياسة أميركية أكثر توازناً تجاه دول، كالسعودية وروسيا، وأنه عارض مواقف ترامب المتسرعة في تقاربها مع تلك الدول.

يكشف هذا التناقض الواضح صعوبة التنبؤ بتأثير شخصيات سياسية بعينها على مسار السياسة الخارجية الأميركية، حيث تنتشر حالياً تحليلات عديدة عن تبعات إقالة تيلرسون، وتعيين مدير الاستخبارات الأميركية، مايك بومبيو، خليفة له، خصوصاً وأن بومبيو معروف بمواقفه المتشددة تجاه إيران، والمنحازة لإسرائيل، وضد قادة المسلمين الأميركيين وجماعات كالإخوان المسلمين. حتى أن محليين عبروا عن مخاوفهم من أن يدفع بومبيو في اتجاه حرب شرق أوسطية، تتعاون فيها إسرائيل ودول عربية، كالسعودية والإمارات، ضد إيران، وهي حرب لو نشبت، أو بدأت معالمها تتضح، قد تقود إلى انفلات صراعات غير متوقعة العواقب عبر المنطقة.

في المقابل، يقلل آخرون من تلك المخاوف لأكثر من سبب، أولها وجود أصوات قوية، وإن كانت قليلة داخل الإدارة الأميركية، مثل وزير الدفاع جيمس ماتيس، ما زالت تدعم الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران، وتدعو إلى سياسة أميركية أكثر توازناً، وأقل صقورية تجاه الشرق الأوسط وحول العالم. أضف إلى ذلك أن التحديات الداخلية التي يواجهها ترامب، بسبب التحقيقات الخاصة بعلاقة حملته الانتخابية بروسيا، وتعدّد الملفات الدولية التي باتت مفتوحة أمام إدارته، وفي مقدمتها اللقاء المرتقب بين ترامب وزعيم كوريا الشمالية. هذا بالإضافة إلى مواقف حلفاء الولايات المتحدة، وخصوصاً الأوروبيين، والتي باتت أكثر رفضاً لمواقف ترامب الدولية، وذلك كما برز خلال الأزمة الخليجية وقرار ترامب نقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس، وخفض مساعدات الولايات المتحدة الإنسانية للفلسطينيين، وموقفه من الاتفاق النووي الإيراني،

وتجاه قضايا المناخ والتجارة الخارجية، وهي خبرات عودت الأوروبيين، خلال العام الماضي، على الحذر من ترامب، وعدم التردد في اتخاذ مواقف صريحة وقوية في معارضته.

وهذا يعني أن التنبؤ بسياساتٍ بعينها سوف تترتب على إقالة تيلرسون وتعيين بومبيو أمر غاية في الصعوبة، في المقابل، صعوبة التنبؤ بسياسات بعينها، غير أن في الوسع الوقوف على الدلالات المهمة، والأكثر وضوحاً للتطورات الأخيرة، وفي مقدمة الدلالات ما يلي:

أولاً: من الواضح أن إقالة تيلرسون وتعيين بومبيو خسارة لما يمكن تسميته بمعسكر المعتدلين، ومكسب لمعسكر الصقور بقيادة ترامب نفسه، داخل الإدارة الأميركية. حيث مثل تيلرسون صوتاً للاعتدال داخل إدارة ترامب، بسبب مواقفه الداعمة للحوار خلال الأزمة الخليجية، ومع تركيا، والمحذرة من عواقب التقارب مع روسيا، والخروج من الاتفاق النووي الإيراني، ونقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس، والتخلي عن لغة الدبلوماسية وعن دعم الحلفاء. حيث أثبت تيلرسون، رجل النفط القادم من خارج المؤسسات الدبلوماسية، حرصه على الحوار والحفاظ على تحالفات الولايات المتحدة، وذلك مقارنة بترامب وصقور الإدارة، مثل نيكي هيلي سفيرة أميركا في الأمم المتحدة، وبعض أفراد عائلة ترامب، مثل جاريد كوشنر مبعوث ترامب للشرق الأوسط.

في المقابل، يمثل بومبيو صوتاً للتشدد تجاه إيران وكوريا الشمالية، وداعماً للخطاب المتشدد ضد الإسلام والمسلمين، ولتراجع لغة الحوار، وقد ظهر هذا في احتفال بعض المسؤولين الإسرائيليين والخليجيين (معسكر الثورة المضادة) بإقالة تيلرسون وتولية بومبيو، ويبقى السؤال حول مدى التأثير الفعلي لبومبيو في ظل التحديات السابق ذكرها.

الدلالة الثانية لإقالة تيلرسون وتولي بومبيو هي حالة الإحباط الواضحة في كتابات نخب دبلوماسية وفكرية كثيرة في الولايات المتحدة، والتي باتت تشعر بتراجع غير مسبوق في صورة أميركا ومكانتها الدولية، وفي طريقة صناعة السياسات الأميركية وتنفيذها، وفي تقاليد الحكم وصناعة القرار الأميركي نفسها، وذلك كما يظهر في طريقة إقالة ترامب مساعديه وتعيين آخرين قليلي الخبرة ومنفلتي الخطاب والرؤى، وفي تقريب أفراد من عائلته، ناهيك عن طريقة صناعة القرار داخل إدارة ترامب، والتي تهدم تقاليد كثيرة في السياسة الأميركية وخطابه المنفلت والفضائح التي باتت تطارده.

تبرر كل هذه الأسباب حالة من الإحباط الشديد والشفقة على ما آلت إليه عملية صنع القرار والسياسات في الدولة الأهم والأكثر تأثيراً في العالم. وهنا يمكن الإشارة إلى تركة تيلرسون نفسه، فعلى الرغم من نظر كثيرين له شخصاً أكثر عقلانية واعتدالاً داخل إدارة ترامب، إلا إنه ترك ميراثاً سلبياً داخل وزارة الخارجية الأميركية نفسها، حيث سعى إلى تقليل ميزانيتها بمقدار كبير من ناحية، كما أنه أحاط نفسه بعدد قليل جداً من المستشارين، ولم يستمع لخبراء الخارجية، ولهذا شعر بعضهم بالارتياح لإقالته. وهنا تصور وسائل الإعلام الأميركية تيلرسون رجلاً قادماً من عالم المال، مليئاً بالفخر بذاته، معتداً برأيه ولا يبالي بآراء الخبراء والمتخصصين، ولا يدافع عن الخارجية الأميركية كمؤسسة، أو يحمي العاملين فيها، ما دفع بعضهم إلى الاحتفال برحيله، على الرغم من استيائهم من طريقة إقالته.

الدلالة الثالثة لإقالة تيلرسون وتعيين بومبيو هي دخول السياسة الخارجية وصورة أميركا في العالم فترة جديدة من الضبابية وعدم التأكد، وهي حالة تبدو مرشحةً للاستمرار والتكرار، خلال حكم ترامب، والذي لا يعرف أحد كم سيطول!

فخلال الفترة المقبلة لن تتوقف التحليلات الخاصة بتصورات بومبيو، وكيف يمكن أن يؤثر في السياسة الخارجية الأميركية، ولن تتوقف التحليلات الخاصة بأزمات ترامب الداخلية وتقلباته المزاجية، وكيف ستؤثر على سياسته، وقد يشجع بومبيو أو يعارض تدخل أفراد من عائلة ترامب، كجاريد كوشنر، في صناعة السياسة الخارجية الأميركية، ما يزيد الأمر ضبابية وتعقيداً، كما أن بومبيو نفسه يبدو متقلب المزاج، قليل الخبرة السياسية والدبلوماسية منفلت الخطاب.

وسوف يصب هذا كله حتماً في حالة الرفض الدولي المتنامي للسياسات الخارجية الأميركية في عهد ترامب وعواقبها، وفي تراجع مكانة أميركا في العالم وصعود مزيد من الضبابية والفراغ ومحاولات بعض النظم المتحفزة لملء هذا الفراغ، ومن ثم إلى مزيد من عدم الاستقرار على الصعيد الدولي. وهو تراجع لا تنفيه إدارة ترامب نفسها، فاستراتيجية الأمن القومي الأميركي التي أعلنها ترامب في ديسمبر/ كانون الأول الماضي تخلو من الحديث عن القطبية الأحادية مبدأً حاكماً للسياسة الخارجية الأميركية، وتركز، في المقابل، على التخطيط لسياسة أميركية أخرى، تواجه فيها الولايات المتحدة مزيداً من المنافسة الدولية على الأصعدة المختلفة.

تم بحمد الله